الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصـــدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (52) مايو 2026م | السنة الخامسة

شراكـة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

شركات الصرافة إلى أين؟:
قراءة في أسباب ودلالات الانهيـار

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164)
الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــدن - اليـــمـن
www.eaf-ye.com

Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

- تحليل أسعار الصرف لشهر أبريل 12
- تحليل أسعار السلع لشهر أبريل 25

تطورات اقتصادية

- الجيوبوليتكس في العلاقات الدولية: المفهوم - التطور - التأثير المعاصر
- د. علي صالح سعيد 18
- مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية يعقد اول اجتماع عقب إعادة تشكيله 22
- مؤسسة ضمان الودائع تناقش في أول اجتماعاتها في عدن آليات تفعيل دورها وتمكينها من مهامها 23

الاقتصاد والناس

- الحرب على إيران وآثارها المتوقعة على المستهلكين في اليمن
- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 88

ملف العدد:

- حين تنهار الثقة قبل العملة: قراءة في أسباب ودلالات انهيار شركات الصرافة - أ. د/ جلال حاتم..... 30

مقالات اقتصادية

- من الضمان التجاري إلى الثقة المؤسسية.. كيف تعيد الدولة تنظيم سوق العمل في اليمن؟
- د. أحمد مبارك بشير..... 36
- أزمة السيولة المفتعلة: بين المضاربة ومساعي كبح الانهيار الاقتصادي - د. محمد المفلحي..... 53
- الأسباب الرئيسية لإفلاس بعض شركات الصرافة والتوصيات الاستراتيجية لتنظيم وحماية القطاع المصرفي قي اليمن
- د. عيسى أبو حليقة 56
- الاقتصاد ساحة للحرب: التصعيد الأفقي الإيراني وهشاشة الخليج وحدود البدائل اليمنية - أ. خلدون عبدالله..... 63
- شركات الصرافة في المحافظات المحررة: الواقع والمستقبل
- د. محمد جمال الشعيبي 67
- الاقتصاد الموزمبيقي: بين وفرة الموارد وتحديات التنمية المستدامة - د. سامي محمد قاسم..... 72
- قطاع الصرافة في اليمن: من فقاعة التوسع إلى تحديات الامتثال وإعادة الهيكلة - أمير ردفان..... 79
- حتمية الحوكمة: الطريق من السيادة الشخصية إلى الاستدامة المؤسسية - د. هدى عارف علي..... 84

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

هشاشة الأمن الغذائي في اليمن:
مخاطر الاعتماد على الخارج

رئيس التحرير

■ لطالما كان اليمن، عبر تاريخه الطويل، بلداً زراعياً بامتياز، اعتمد سكانه على الأرض في تأمين غذائهم وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي. فقد شكلت الزراعة العمود الفقري للاقتصاد اليمني التقليدي، حيث استثمر اليمنيون تنوعهم المناخي والجغرافي لإنتاج الحبوب والفواكه والبن، بما يلبي احتياجاتهم الأساسية ويؤسس لاستقرار مجتمعا تهم .

وقد قامت في اليمن حضارات عريقة، مثل ممالك سبأ وحمير، اعتمدت بشكل أساسي على تطور الزراعة والإنتاج الغذائي. ولم يكن هذا الازدهار وليد الصدفة، بل نتيجة لابتكارات هندسية وتنظيمية متقدمة، تجلت أبرزها في بناء السدود، وعلى رأسها سد مأرب، الذي مثل نموذجاً فريداً لإدارة الموارد المائية وتعظيم الإنتاج الزراعي في بيئة شحيحة الموارد

ولم يقتصر دور اليمن الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل امتد إلى تصدير بعض منتجاته إلى الخارج، وفي مقدمتها البن اليمني الذي اكتسب شهرة عالمية، وشكل أحد أهم مصادر الدخل لقرون طويلة. وحتى في العقود القريبة التي سبقت الاضطرابات، ظل الإنتاج المحلي يشكل جزءاً مهماً من تلبية الاحتياجات الغذائية، رغم تزايد الانفتاح على الاستيراد

غير أن هذا الواقع شهد تحولاً جذرياً مع تصاعد الاضطرابات والصراعات في البلاد. فقد أدى عدم الاستقرار إلى تراجع حاد في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، نتيجة عوامل متعددة، منها النزوح الواسع للسكان من مناطقهم الزراعية، وتدهور البنية التحتية، وشح المياه، وغياب الاستثمارات في القطاع الزراعي. كما أسهمت التغيرات المناخية والجفاف في تفاقم الأزمة، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة وانخفاض الإ نتا جية

ومع تدهور الوضع الإنساني وارتفاع معدلات الفقر والجوع، أصبح الأمن

الغذائي في اليمن أكثر هشاشة من أي وقت مضى. ونتيجة لذلك، تزايد الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية، ما جعل البلاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الإقليمية

وفي هذا السياق، تبرز التوترات الجيوسياسية في المنطقة، بما في ذلك التصعيد المرتبط بإيران، كعامل إضافي يزيد من تعقيد المشهد. إذ إن أي اضطرابات في طرق التجارة أو ارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، سينعكس بشكل مباشر على اليمن، الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية

كما أن الأزمة الاقتصادية الداخلية، وخاصة توقف صادرات النفط والغاز وتراجع مصادر النقد الأجنبي، تعمق من حدة الأزمة الغذائية. فضعف القدرة على تمويل الواردات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محلياً، ويزيد من صعوبة وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر هشاشة

وتتداخل هذه العوامل مع أزمات إقليمية أوسع، ما يجعل الأمن الغذائي في اليمن رهينة لتطورات خارجية لا يملك السيطرة عليها. ورغم هذه التحديات، لعب القطاع الخاص دوراً محورياً في استيراد المواد الغذائية وتوفيرها في الأسواق، محافظاً على حد أدنى من الاستقرار التمويني في ظروف بالغة الصعوبة

حلول مطلوبة لتخفيف حدة أزمة الأمن الغذائي

إن مواجهة هذه الأزمة المركبة تتطلب تبني حزمة من السياسات والإجراءات العاجلة والمتوسطة المدى، من أبرزها:

- إعادة إحياء القطاع الزراعي من خلال دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، وقود) وتوفير التمويل الصغير

- الاستثمار في مشاريع حصاد المياه وإعادة تأهيل السدود والقنوات الزراعية، بما يعزز الاستفادة من الموارد المائية المحدودة

- تشجيع زراعة المحاصيل الأساسية (كالقمح والذرة) بدلاً من المحاصيل الأقل أولوية، لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الغذائي
- دعم الإنتاج الحيواني من خلال برامج لتحسين الأعلاف والرعاية البيطرية
- تعزيز دور المؤسسات المحلية والتعاونيات الزراعية في تنظيم الإنتاج والتسويق
- تحسين بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية

- بناء احتياطيات استراتيجية من السلع الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات الطارئة
- تنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الخارجية
- دعم شبكات الحماية الاجتماعية لضمان وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر فقراً

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر تنمية مصادر النقد الأجنبي، بما يمكن من تمويل الواردات الأساسية

في المحصلة، لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام في اليمن دون معالجة جذور الأزمة، وعلى رأسها الاستقرار السياسي والاقتصادي. فبينما يظل الاستيراد ضرورة مرحلية، فإن الرهان الحقيقي يجب أن يكون على استعادة القدرة الإنتاجية المحلية، وبناء نظام غذائي أكثر مرونة واستقلالية في مواجهة الصدمات

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: **(98600)**

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	**الحجم**	**السعر (ريال يمني)**
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك !

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تطورات أسعار الصرف

تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر ابريل 2026

إعداد: د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

يستمر استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في حدود 410 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1558 للريال اليمني مقابل الدولار خلال شهر ابريل لعام 2026م، وكذا استقرارها بمحافظة صنعاء بحدود 140 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و537 ريال يمني مقابل الدولار، وهذا يوضح استمرار البنك المركزي عدن بسياسة التثبيت لسعر الصرف، على الرغم من عدم استكمالها لبقية الإصلاحات الذي ستعزز استقرار الصرف وتمويل البنك بالسيولة؛ لتغطية النفقات والالتزامات التي عليها، كما أن الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء تعتبر مستقرة في حدود ال 193%. تعد نسبة مقبولة عما كانت عليها في عملية التحويل في مختلف العمليات.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر ابريل لعام 2026م

البيانات		أسعار السوق محافظة عدن				أسعار السوق محافظة صنعاء			
		ريال سعودي		الدولار		ريال سعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
02	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
03	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
04	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
05	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
06	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
07	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
08	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
09	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
10	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
11	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
12	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
13	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
14	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
15	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
16	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
17	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
18	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
19	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
20	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
21	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
22	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
23	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
24	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
25	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
26	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
27	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
28	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
29	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
30	أبريل	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537

المصدر: Boqash / twitter.com

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

جولســـتان هو الفرق
حبـة ما تتكرر

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة زوقر الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

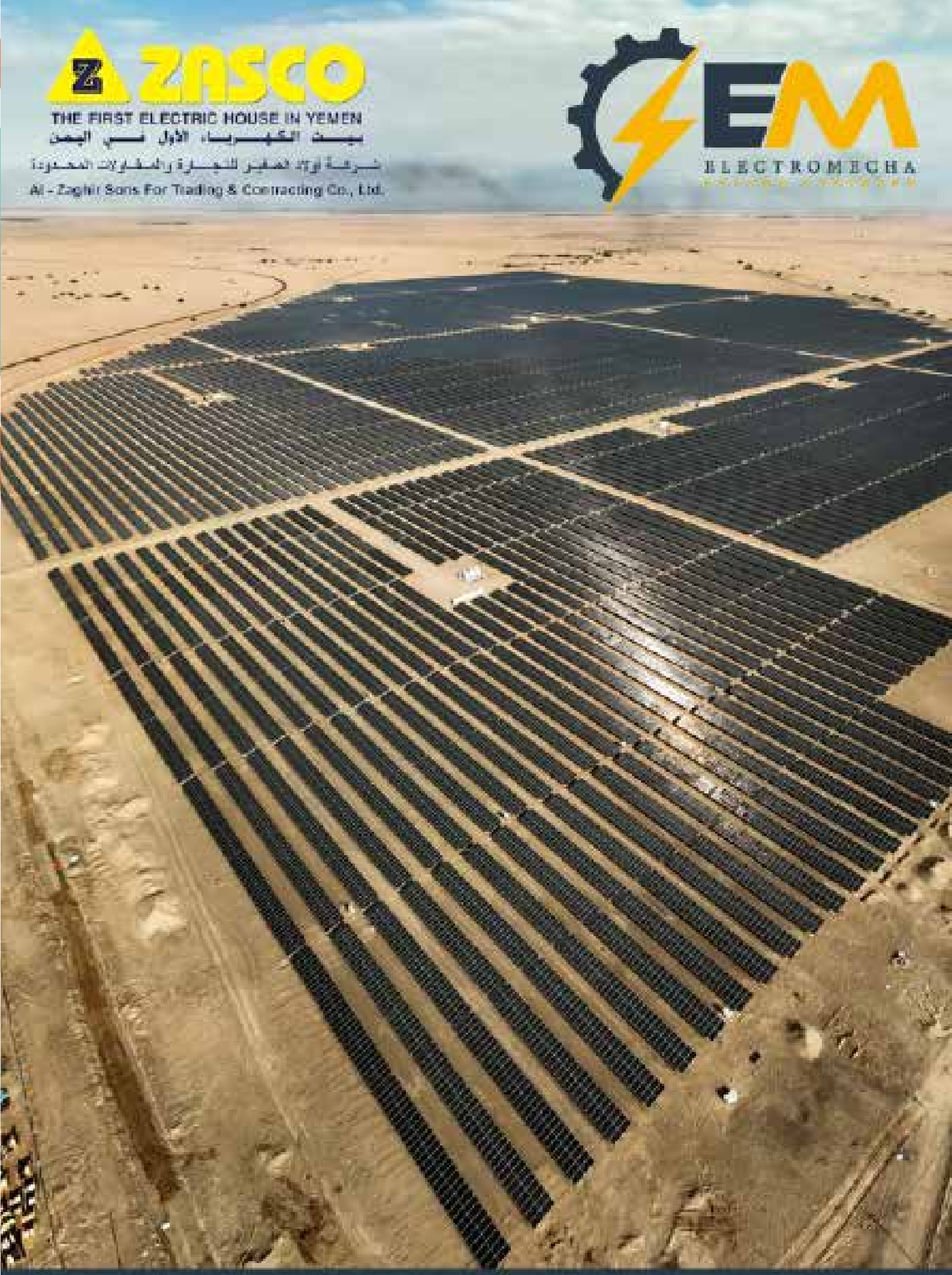

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

الجيوبوليتكس في العلاقات الدولية:

المفهوم ـ التطور ـ والتأثير المعاصر

■ د. علي سعيد صالح
باحث في العلوم الاستراتيجية

■ تُشكل الجغرافيا أحد المحددات الأساسية لسلوك الدول في النظام الدولي، إذ تؤثر الموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والممرات الحيوية في صياغة السياسات الخارجية. ومن هنا برز مفهوم "الجيوبوليتكس" كإطار تحليلي يفسر كيف توظف الدول عناصر الجغرافيا لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الوطنية.

في ظل التحولات الدولية الراهنة، خاصة في مجالات الطاقة والتنافس على الممرات البحرية، عادت الجيوبوليتكس إلى الواجهة كأداة رئيسية لفهم الصراعات والتحالفات الدولية

وتعتبر الجيو بوليتكس أحد أهم الحقول التحليلية في فهم العلاقات الدولية، حيث تربط بين الجغرافيا والسلطة والسياسة الخارجية للدول. يهدف هذا البحث الى تحليل مفهوم الجيو بوليتكس و تطوره التاريخي، واستكشاف دوره في تشكيل التفاعلات الدولية المعاصرة، مع التركيز على الابعاد الاستراتيجية للطاقة و الممرات البحرية

أولاً: مفهوم الجيوبوليتكس

يشير مفهوم الجيوبوليتكس إلى دراسة تأثير العوامل الجغرافية (مثل الموقع، الموارد، المناخ، والتضاريس) على السلوك السياسي للدول في النظام الدولي

وقد ارتبط هذا المفهوم تاريخياً بأعمال عدد من المفكرين، من أبرزهم:

- فريدريش راتزل: "الذي ربط الدولة بالكائن الحي".
- هالفورد ماكيندر: "صاحب نظرية قلب الأرض".
- ونيكولاس سبيكمان: "الذي ركز على أهمية الحواف الساحلية".

ثانياً: تطور الفكر الجيوبوليتيكي

مرّ الفكر الجيوبوليتيكي بعدة مراحل:

1. المرحلة الكلاسيكية:

ركزت على الحتمية الجغرافية، حيث اعتُبرت

الجغرافيا عاملاً حاسماً في قوة الدولة

2. مرحلة الحرب الباردة:

شهدت استخدام الجيوبوليتكس في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، خاصة في إطار احتواء النفوذ

3. المرحلة المعاصرة:

أصبح المفهوم أكثر تعقيداً، حيث يشمل:

- الاقتصاد العالمي.
- أمن الطاقة.
- التكنولوجيا.
- الفاعلين غير الحكوميين.

ثالثاً: الجيوبوليتكس والعلاقات الدولية:

تلعب الجيوبوليتكس دوراً محورياً في تفسير العديد من الظواهر الدولية، منها:

1. الصراعات الدولية.

تحدث العديد من النزاعات بسبب السيطرة على:

- الموارد الطبيعية (النفط والغاز).
- الممرات الاستراتيجية.

2. التحالفات الدولية.

تتأثر التحالفات بالموقع الجغرافي والمصالح المشتركة، مثل:

- التحالفات البحرية.
- الأحلاف العسكرية.

3. الأمن الدولي:

تعد الجغرافيا عاملاً رئيسياً في تحديد:

- مناطق النفوذ .
- التهديدات الأمنية.

رابعاً: الجيوبوليتكس والطاقة:

تمثل الطاقة أحد أهم عناصر الجيوبوليتكس المعاصر، حيث تسعى الدول للسيطرة على مصادر الطاقة ومسارات نقلها ومن أبرز المناطق الجيوبوليتيكية :

- مضيق هرمز:

أحد أهم ممرات نقل النفط عالمياً

- بحر الصين الجنوبي:

غني بالموارد ويشهد تنافساً دولياً

- مضيق باب المندب

خامسا: العلاقة بين البتروبوليتك والجيوبوليتيك:

هي علاقة تداخل مباشر، ويمكن إبرازها من زاويتين: اقتصادية وسياسية

1. العلاقة الاقتصادية:

النفط ليس مجرد سلعة طاقة، بل هو محرك الاقتصاد العالمي، وبالتالي يصبح أداة تأثير بين الدول:

أ- الدول المنتجة للنفط تمتلك قدرة على التحكم في الإمدادات والأسعار، ما يمنحها نفوذاً اقتصادياً واسعًا

ب- الدول المستهلكة الكبرى (مثل الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) تعتمد على استقرار الإمدادات، مما يخلق علاقة تبعية اقتصادية متبادلة

خ- تقلب أسعار النفط يؤثر مباشرة على:

- معدلات النمو العالمي.
- التضخم.
- الميزانيات العامة للدول.

لذلك تتحول أسواق الطاقة إلى جزء من التنافس الجيوبوليتيكي على الاستقرار الاقتصادي العالمي

2. العلاقة السياسية:

هنا يظهر البعد الأعمق، حيث يصبح النفط أداة قوة ونفوذ سياسي:

أ- الدول النفطية تستخدم صادراتها أو إنتاجها كوسيلة ضغط سياسي أو تفاوض دولي

ب- الدول الكبرى تسعى لتأمين مصادر الطاقة عبر:

- التحالفات.
- القواعد العسكرية.
- التأثير في مناطق الإنتاج والنقل.
- الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز تمثل نقطة

التقاء بين البعدين؛ لأنه شريان رئيسي لتصدير النفط عالميًا، وبالتالي يتحول إلى نقطة صراع جيوبوليتيكي

• النفط يؤثر على توازنات القوى الدولية، ويعيد تشكيل التحالفات والصراعات

يمكن القول إن:

الجيوبوليتيك يحدد أين تدور القوة والصراع في العالم. بينما البتروبوليتك يحدد كيف تُمارس هذه القوة عبر النفط.

وبالتالي فإن النفط أصبح ليس مجرد مورد اقتصادي، بل أداة مركزية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية وصناعة النفوذ العالمي

سادساً: الجيوبوليتكس في الشرق الأوسط:

يُعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بالجيوبوليتكس بسبب:

• وفرة الموارد النفطية.
• الموقع الاستراتيجي.
• الصراعات الإقليمية.

وتبرز دول مثل:

• إيران.
• المملكة العربية السعودية

كقوى إقليمية تستخدم أدوات الجيوبوليتكس لتعزيز نفوذها

سابعا : اليمن في سياق الصراع الجيوبوليتيكي :

في سياق تحليل الجيوبوليتكس في العلاقات الدولية، تبرز الحالة اليمنية كنموذج تطبيقي معقد يعكس تداخل العوامل الجغرافية، السياسية، والاقتصادية في تشكيل التفاعلات الإقليمية والدولية. فاليمن لا يُنظر إليه فقط كدولة تعاني من صراع داخلي، بل كفضاء جيوستراتيجي يرتبط مباشرة بممرات الطاقة العالمية وأمن الملاحة الدولية، خصوصًا عبر مضيق باب المندب

ومنذ اندلاع الحرب في اليمن ، أصبحت البلاد ساحة للصراع بين قوى اقليمية و دولية ، تسعى كل منها لتعزيز نفوذها الجيو سياسي . وقد أدى ذلك الى:

- تأكل مؤسسات الدولة .
- تعطل انتاخ و تصدير النفط و الغاز .
- زيادة المخاطر الأمنية في مناطق الانتاخ .

كما ارتبط الصراع بشكل غير مباشر بالمنافسة على تأمين خطوط الملاحة الدولية، خاصة في باب المندب

و يمثل الموقع الجغرافي لليمن نقطة ارتكاز حيوية ضمن معادلة الطاقة العالمية، حيث يمر جزء مهم من تجارة النفط والغاز العالمية عبر هذا الممر البحري، ما يجعل من اليمن عنصرًا فاعلًا في حسابات القوى الإقليمية والدولية. وبهذا المعنى، تتحول الجغرافيا اليمنية إلى أداة تأثير ضمن ما يُعرف بالبتروبوليتكس، حيث تتقاطع مصالح الدول الكبرى مع ديناميكيات الصراع المحلي

وعلى المستوى الداخلي، يعكس قطاع النفط والمعادن في اليمن مثالًا واضحًا على التحديات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية في بيئة غير مستقرة. إذ أدى تراجع الإنتاخ، وتضرر البنية التحتية، وضعف الحوكمة، إلى تقليص دور هذا القطاع كمحرك اقتصادي، رغم امتلاك اليمن إمكانيات واعدة. ومن هنا، فإن إعادة بناء هذا القطاع لا يمكن فصلها عن الأبعاد الجيوبوليتكية، بل تتطلب فهمًا عميقًا لتوازنات القوى الإقليمية وتأثيراتها على القرار السيادي

كما أن التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في اليمن يعكس بوضوح كيف تُستخدم الأدوات الاقتصادية والطاقة كوسائل لتحقيق أهداف استراتيجية، سواء من خلال السيطرة على الموانئ، أو التأثير على مسارات التصدير، أو توظيف الفاعلين المحليين ضمن صراعات أوسع

وبناءً على ذلك، فإن إدماخ الحالة اليمنية في هذا البحث لا يهدف فقط إلى عرض نموذخ إقليمي، بل إلى توضيح كيف تتجسد المفاهيم النظرية للجيوبوليتكس والبتروبوليتكس في واقع عملي، حيث تتشابك الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد في تشكيل مشهد معقد من المصالح والصراعات.

ثامنا: التحديات المعاصرة للجيوبوليتكس:

تتمثل أبرز التحديات بالاتي :

- العولمة وتأثيرها على سيادة الدول .
- التغير المناخي
- التحولات في أسواق الطاقة.
- صعود قوى دولية جديدة

تاسعاً: التوصيات :

- تعزيز الدراسات الجيوبوليتيكية في مراكز البحث العربية.
- ربط التحليل الجيوبوليتيكي بصناعة القرار .
- التركيز على أمن الطاقة والممرات الاستراتيجية .

• الخاتمة:

تظل الجيوبوليتكس إطاراً تحليلياً مهماً لفهم العلاقات الدولية، حيث تساعد في تفسير سلوك الدول في ضوء العوامل الجغرافية والاستراتيجية.

ومع التحولات العالمية المتسارعة، يتزايد دور الجيوبوليتكس في تحليل التنافس الدولي، خاصة في مجالات الطاقة والممرات الحيوية

مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية يعقد أول اجتماع عقب إعادة تشكيله

المصدر: https://cby-ye.com/news/928

عقد مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية صباح اليوم الأربعاء الموافق 8 أبريل 2026، في العاصمة المؤقتة عدن أول اجتماعاته عقب إعادة تشكيله، برئاسة معالي الأستاذ/ أحمد أحمد غالب، محافظ البنك المركزي اليمني، وبمشاركة أعضاء المجلس، وذلك في خطوة تعكس التوجه نحو تفعيل دور المعهد وتعزيز مساهمته في تطوير القطاع المصرفي

وخلال الاجتماع، أقر مجلس الإدارة الهيكل الإداري للمعهد، إلى جانب اعتماد اللائحة المالية والتنظيمية، بما يعزز الحوكمة المؤسسية ويرسّخ أسس العمل الإداري والمالي وفق معايير حديثة تواكب متطلبات التطوير المؤسسي

كما اعتمد المجلس الاستراتيجية العامة للتدريب، خطة شاملة لتأهيل وتدريب الكادر المصرفي العامل في مصارف الجمهورية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المهني وتعزيز قدرات المؤسسات المصرفية على الاستجابة للتحديات الراهنة

وأكد الاجتماع أهمية الاستفادة المثلى من برامج الدعم الفني وبناء القدرات التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، بما يعزز نقل المعرفة وتطوير المهارات، ويسهم في بناء كوادر مصرفية مؤهلة وقادرة على مواكبة التطورات في القطاع المالي والمصرفي

وشدد مجلس الإدارة على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة بكفاءة وفاعلية، بما يرسّخ دور المعهد كمركز وطني رائد في مجال التدريب والدراسات المصرفية، ويسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي

مؤسسة ضمان الودائع تناقش في أول اجتماعاتها بعدن آليات تفعيل دورها وتمكينها من مهامها

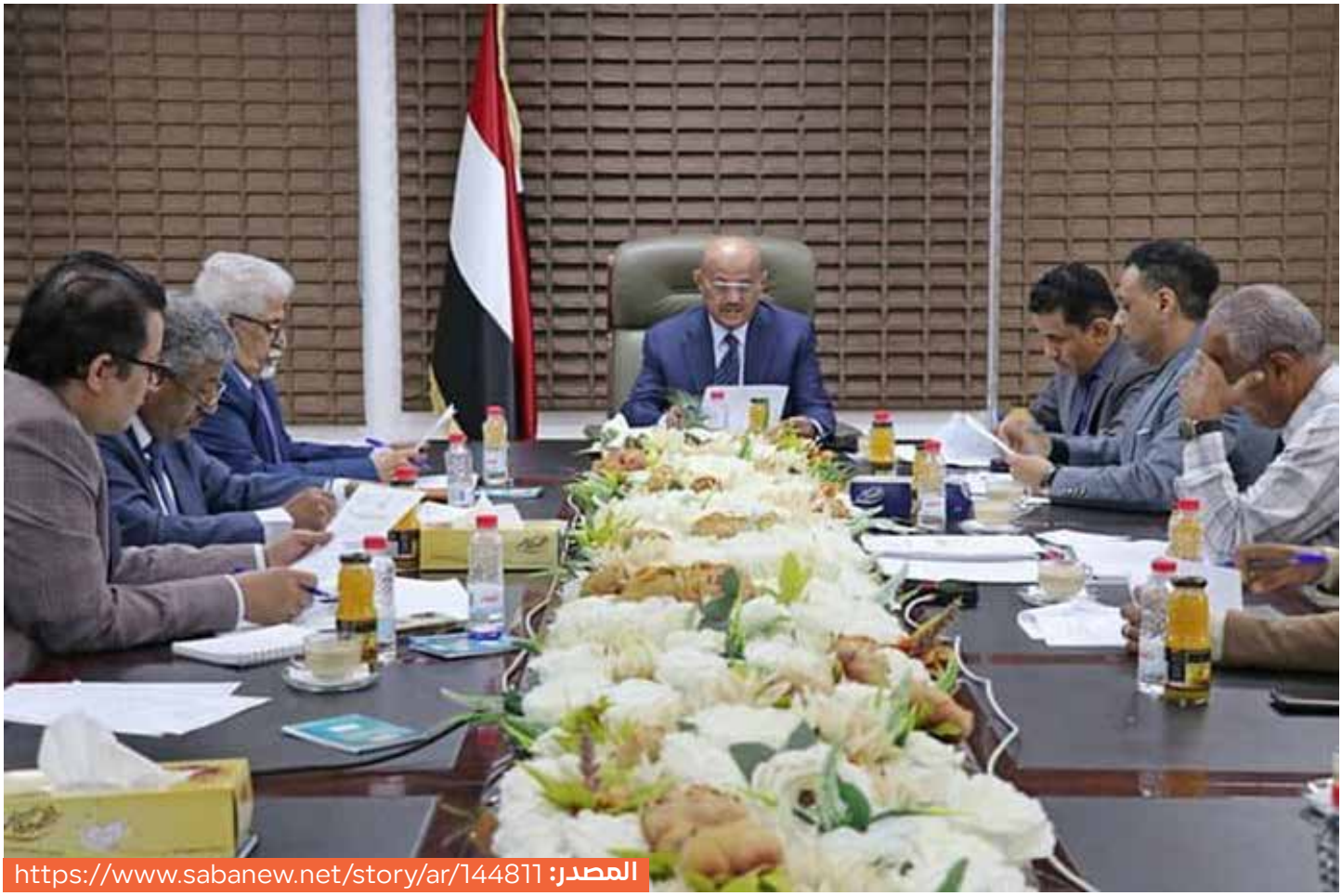

المصدر: https://www.sabanew.net/story/ar/144811

ناقش مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع، في اجتماعه الاول اليوم الاثنين، في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني — رئيس مجلس إدارة المؤسسة أحمد غالب، حزمة من القضايا الاستراتيجية المدرجة في جدول الأعمال، الهادفة إلى تفعيل دور المؤسسة وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي، وتشجيع الادخار، واستعادة ثقة المودعين بالقطاع المصرفي

واستعرض الاجتماع الذي حضره أعضاء المجلس من البنك المركزي ووزارة المالية وجمعية البنوك اليمنية، إلى جانب ممثلي البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر، عدداً من الملفات التنظيمية والمالية، من أبرزها اعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وإقرار اللائحة المالية والاستثمارية، ورفع رأس مال

المؤسسة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، إلى جانب تعيين مدير عام للمؤسسة، والعمل على إعادة عضويتها في المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة، بما يعزز حضورها المؤسسي ويواكب أفضل الممارسات الدولية

وأكد الاجتماع أهمية تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للمؤسسة، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها الحيوي في هذه المرحلة، خاصة في ظل التحديات التي واجهها القطاع المصرفي خلال سنوات الحرب، وما تعرض له من ممارسات أضرت بمقدراته وأثرت على ثقة المتعاملين معه

وجاء انعقاد هذا الاجتماع عقب استكمال إجراءات نقل مقر المؤسسة من صنعاء، وإعادة تشكيل مجلس إدارتها، في خطوة تعكس استعادة وتفعيل أحد أهم مكونات شبكة الأمان المالي في الجمهورية واستكمال بناء المنظومة المالية والمصرفية في العاصمة المؤقتة، وتعزيز التكامل المؤسسي بين مكوناتها، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار المالي، ودعم مسار التعافي الاقتصادي، وتحقيق المصلحة العامة

تطورات أسعار السلع

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

سعر الصرف	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
	دولار	1558	1573	1558	1573	1558	1573	1558	1573
	سعودي	410	413	410	413	410	413	410	413
الصنف	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
السلع الأساسية									
كيس القمح	50	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000
دقيق السنابل ابيض	50	44000	44000	44000	44000	44000	44000	44000	44000
أرز الفخامة	40	86000	86000	86000	86000	86000	86000	86000	86000
سكر برازيلي	50	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000
زيت الطبخ	لتر 8	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
علبة حليب الاطفال بيبلاك 3	0.4	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000
السلع المكملة									
الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000
الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
مكرونة المائدة (جرام)	400	950	950	950	950	950	950	950	950
الفواكه									
التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
التمور	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
الخضروات									
البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
البصل الجاف	1	1000	1500	1500	1000	1000	1000	1000	1000
الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
البامياء	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
اللحوم ومشتقاتها									
لحم الغنم بلدي	1	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000
الدجاج المجمد ساديا	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
طبق البيض	1	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500
الأسماك									
الثمد	1	9000	10000	10000	10000	10000	10000	10000	9000
الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
السخلة	1	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000

تحليـــل أسعار السلع
لشهر أبـــريل 2026

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ تحليل سوق الصرف :

يمثـــل اســـتقرار العملـــة المحليـــة حجـــر الزاوية في المشـــهد الاقتصادي لشـــهر أبريـــل؛ حيث تشـــير البيانات إلى حالة من الثبـــات المطلق فـــي أســـعار الصـــرف طوال الأســـابيع الأربعة. هذا الهدوء النقدي ســـاهم بشـــكل مباشر في تحييد مخاطـــر "التضخم الجامـــح" التـــي عـــادة ما تصاحب تقلبـــات العملة، وهو ما يتضح من خلال المؤشـــرات ا لتا لـيـــــــــة :

• الـــدولار الأمريكي: حافظ علـــى ثباته عنـــد عتبة 1558 ريـــالاً للشـــراء و1573 ريالاً للبيع طوال الشـــهر

• الريال الســـعودي: اســـتقر عند 410 ريالات للشـــراء و413 ريـــالاً للبيـــع دون أي انحراف سعر ي .

• الأثر الاقتصـــادي: أدى هذا الاســـتقرار إلى تثبيت تكاليف المـــدخلات المســـتوردة، مما انعكـــس إيجاباً على اســـتقرار أسعار الســـلع الغذائية الجافة

■ السلع لأساسية والمكملة:

تشـــير القراءة الفنية للجدول إلى ســـيادة حالة من "الجمود السعري" (Price Rigidity) في قطاع الســـلع الأساســـية. هذا الجمـــود يعكـــس توازن سلاســـل الإمداد وقدرة المخزون الســـلعي على تغطيـــة الطلب المحلـــي دون الحاجة لتحريك الأســـعار صعوداً، ويظهر ذلك في رصد الأصنـــاف التالية:

• الحبوب والدقيق: اســـتقر كيس القمـــح (50 كجم) عند 37,000 ريال، ودقيق الســـنابل عنـــد 44,000 ريال

• الأرز والســـكر: حافـــظ أرز الفخامـــة (40 كجـــم) على مســـتوى 86,000 ريال، بينما اســـتقر الســـكر البرازيلي عند 63,000 ريال

• الزيـــوت والألبـــان: ظل زيت الطبـــخ (8 لتـــر) ثابتاً عند 24,000 ريـــال، وحليب الأطفال بيـــبلاك عند 13,000 ريا ل

• الســـلع المكملة: ســـجلت البقوليـــات (فاصوليا، عدس) ومعجـــون الطماطم اســـتقراراً أفقياً تامـــاً طوال الأســـابيع ا لأ ربعة

الفواكه والخضار:

على نقيض السلع الجافة، أظهرت المواد الطازجة (خضروات) مرونة عالية واستجابة واضحة لمتغيرات العرض المحلي، مما أدى إلى تحسن ملموس في القوة الشرائية للمستهلك بنهاية الشهر. ويمكن تلخيص هذا الحراك في النقاط التالية:

- تصحيح أسعار الخضروات: سجل البصل الجاف التراجع الأبرز بنسبة 33.3%، حيث انخفض من 1500 ريال في مطلع الشهر إلى 1000 ريال في النصف الثاني منه.
- استقرار الخضروات الأساسية: حافظت البطاطس، الطماطم، والباذنجان على سعر ثابت عند 1000 ريال للكيلو، مما وفر خيارات اقتصادية مستقرة للأسر

اللحوم والاسماك:

شهد سمك الثمد انخفاضاً في الأسبوع الرابع ليصل إلى 9000 ريال بعد استقراره لثلاثة أسابيع عند 10,000 ريال، بينما حافظت الأصناف الفاخرة مثل الديرك على قمتها السعرية عند 24,000 ريال

ظلت اللحوم البلدية (18,000 ريال) والدجاج الحي (7000 ريال) والبيض (5500 ريال) عند مستويات سعرية ثابتة طوال الشهر.

يخلص التقرير إلى أن شهر أبريل في عدن اتسم ببيئة اقتصادية "آمنة تموينياً"، حيث نجح استقرار الصرف في تثبيت أسعار 96% من السلع المرصودة. إن الانخفاض الطفيف في أسعار البصل وسمك الثمد بنهاية الشهر يعطي إشارة إيجابية حول تحسن وفرة المعروض المحلي. وبالرغم من هذا الاستقرار، تظل أسعار الفواكه والأسماك الفاخرة مرتفعة مقارنة بمتوسط الدخل، مما يتطلب استمرار الرقابة التموينية لضمان عدم حدوث تشوهات سعرية ناتجة عن الاحتكار أو هوامش الربح المرتفعة في منافذ التجزئة.

مقالات اقتصادية

حين تنهار الثقة قبل العملة:
قراءة في أسباب ودلالات انهيار شركات الصرافة

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
عضو رئاسة المعهد العالمي للتجديد العربي - مدريد

■ لا ينبغي النظر إلى انهيار بعض شركات الصرافة في الجنوب اليمني من منظور أنها حادثة مالية اعتيادية تحدث هنا وهناك، ولا باعتبارها تعثراً إدارياً محدود الأثر، بل إن هذا الانهيار يمثل مؤشراً عميقاً على خلل بنيوي في بنية الاقتصاد النقدي، وانكشافاً صريحاً لهشاشة النظام المالي في بيئة تتسم بتعدد مراكز القرار، وغياب الانضباط المؤسسي، وتآكل الثقة العامة. ففي مثل هذه السياقات، لا تكون الأزمات النقدية نتيجة مباشرة لعامل واحد، بل حصيلة تفاعلات معقدة بين الاقتصاد والسياسة والمؤسسات.

أولاً: الأسباب البنيوية للانهيار

يمكن تفسير ما حدث من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، التي أعادت تشكيل دور شركات الصرافة من وسيط مالي إلى لاعب مضارب في سوق غير مستقر

أول هذه العوامل يتمثل في انحراف نموذج العمل. فشركات الصرافة، التي يفترض أن تقتصر وظيفتها على تسهيل التحويلات وخدمة النشاط التجاري، انخرطت تدريجياً في عمليات المضاربة على أسعار الصرف، مستفيدة من فجوات السوق وتعدد أسعاره. هذا التحول نقلها من موقع الوساطة منخفضة المخاطر إلى موقع التعرض المباشر لتقلبات السوق، دون امتلاك أدوات إدارة المخاطر أو احتياطيات كافية

العامل الثاني يتعلق بـ "تعدد أسعار الصرف"، وإن كان محدوداً، وهو سمة رئيسة للاقتصادات المنقسمة نقدياً. فوجود أكثر من سعر للعملة (رسمي، وموازٍ، وسعر خاص بالحوالات.. بل هناك أيضاً تعدد جغرافي لسعر الصرف، فسعر الصرف في عدن مثلاً يختلف عن سعر الصرف في حضرموت) خلق فرصاً لتحقيق أرباح سريعة، لكنه في الوقت ذاته راكم مخاطر كامنة، سرعان ما ظهرت عند أي تدخل سياسي أو نقدي مفاجئ، حيث تحولت الأرباح إلى خسائر حادة في وقت قصير

وعموماً يمكن القول، بأن الواقع النقدي في اليمن يتسم بوجود تعدد واضح في أسعار الصرف، لا يقتصر على التمييز بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، بل يمتد ليشمل قنوات مختلفة لتسعير التحويلات، فضلاً عن تباينات جغرافية بين الشمال والجنوب، في ظل انقسام السلطة النقدية (International Monetary Fund, 2023؛ World Bank, 2023). ويعكس هذا التعدد ضعف فعالية الإطار النقدي الرسمي واتساع دور السوق غير المنظمة، حيث تتحول فروقات الأسعار إلى محفز للمضاربة ومصدر لعدم الاستقرار (ACAPS, 2023؛ UNDP, 2023)

أما العامل الثالث، فيكمن في ضعف الرقابة المؤسسية. ففي ظل انقسام السلطة النقدية وغياب قاعدة بيانات موحدة، توسع قطاع الصرافة خارج الأطر التنظيمية الفعالة، مما سمح بظهور كيانات تعمل بملاءة محدودة أو بدون معايير امتثال واضحة، الأمر الذي أدى إلى تضخم نشاطها بشكل غير مستدام

ويضاف إلى ذلك الاعتماد على أموال قصيرة الأجل، حيث اعتمدت العديد من شركات الصرافة على ودائع العملاء أو تدفقات الحوالات السريعة، وهي أموال شديدة الحساسية لأي تغير في الثقة. ومع أول إشارة اضطراب، حدث ما يشبه "الهلع المالي"، حيث تسارعت عمليات السحب، ما أدى إلى فقدان السيولة وانكشاف الهشاشة الكامنة

ولا يمكن إغفال تأثير العوامل السياسية والأمنية، حيث تعمل شركات الصرافة في بيئة تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع حسابات الصراع، مما يجعلها عرضة لضغوط غير اقتصادية، سواء من حيث القيود المفروضة عليها أو طبيعة التدفقات التي تمر عبرها

وأخيراً، يأتي عامل الثقة بوصفه العامل الحاسم.

فالنظام النقدي، في جوهره، قائم على الثقة أكثر من اعتماده على الأصول المادية. وعندما تتعرض هذه الثقة للاهتزاز، فإن الانهيار لا ينتقل بشكل تدريجي، بل يأخذ طابع العدوى، حيث يؤدي تعثر مؤسسة واحدة إلى سلسلة من الانهيارات المتتابعة

ثانياً: الدلالات الاقتصادية العميقة

تكشف هذه التطورات عن مجموعة من الدلالات التي تتجاوز حدود قطاع الصرافة لتطال طبيعة الاقتصاد نفسه. وقبل تفصيل هذه الدلالات، يبرز تحول جوهري يستحق الوقوف عنده، يتمثل في أن بعض شركات الصرافة لم تعد تمارس دور الوسيط المالي التقليدي، بل تحولت فعلياً إلى ما يشبه "بنوك ظل" (Shadow Banks)، تؤدي وظائف مصرفية خارج الإطار التنظيمي الرسمي. فقد تجاوزت أنشطتها حدود تحويل الأموال وبيع العملات، لتشمل الاحتفاظ بأموال العملاء، وتوفير السيولة، وتمويل عمليات تجارية بشكل غير رسمي، وهو ما يعكس نشوء نظام مالي موازٍ يعمل دون متطلبات رأس المال أو الرقابة المؤسسية الصارمة. وفي هذا السياق، لا يكمن الخطر في هذا التحول بحد ذاته، بل في كونه تم دون بناء قواعده المؤسسية، مما جعل هذه الكيانات أكثر عرضة للانكشاف عند أول صدمة ثقة

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، يمكن فهم بقية الدلالات على النحو التالي:

أولى هذه الدلالات هي أن شركات الصرافة تحولت فعلياً إلى نظام مالي موازٍ (Shadow Banking System)، يقوم بوظائف أقرب إلى البنوك، ولكن دون الخضوع لمتطلبات رأس المال أو الرقابة الصارمة. وهذا التحول يعكس فراغاً مؤسسياً تركه ضعف القطاع المصرفي الرسمي

الدلالة الثانية تتمثل في تآكل السيادة النقدية. فعندما تصبح السوق الموازية هي المحدد الفعلي لسعر الصرف، تفقد السلطة النقدية قدرتها على توجيه السياسة النقدية، وينتقل مركز الثقل من الدولة إلى السوق غير المنظم

أما الدلالة الثالثة، فهي أن الاقتصاد قد دخل مرحلة يمكن وصفها بـ "إدارة الهشاشة" بدلاً من "إنتاج القيمة". فبدلاً من توجيه الموارد نحو الاستثمار والإنتاج، يتم استنزافها في التعامل مع تقلبات سعر الصرف وتأمين السيولة اليومية

وتشير هذه الظاهرة كذلك إلى ما يمكن تسميته بـ اللااكتمال المؤسسي المالي، حيث تغيب الأطر التنظيمية الفعالة، وتُترك الأسواق لتعمل وفق منطق قصير الأجل، يغلب عليه الطابع المضاربي

ثالثاً: تجارب عربية مقارنة

حين تتحول الوساطة إلى نظام مالي موازٍ

وعلى الرغم من عدم وجود تجربة عربية مطابقة من حيث الحجم والتعقيد لما شهدته الاقتصادات الكبرى، فإن عدداً من الحالات العربية يقدم نماذج قريبة وظيفياً، تكشف عن نفس المسار البنيوي الذي تتحول فيه شركات الصرافة من وسطاء إلى فاعلين نقديين مؤثرين خارج الإطار المؤسسي

في الحالة اللبنانية خلال الفترة (2019—2023)، برزت شركات الصرافة كبديل فعلي للقطاع المصرفي المتعثر، حيث لم تعد تقتصر على دورها التقليدي، بل شاركت في تحديد أسعار الصرف في ظل تعددها، وانخرطت في عمليات مضاربة واسعة.

ومع تراجع قدرة البنوك على أداء وظائفها، انتقلت أجزاء من النشاط المالي إلى هذه الكيانات، ما أسهم في تسريع انهيار العملة الوطنية، وتآكل الثقة، واتساع السوق غير الرسمي. وفي هذا السياق، لم يكن ما حدث مجرد أزمة نقدية، بل تحولاً في مركز القرار النقدي من الدولة إلى السوق

أما في العراق، فقد اتخذت الظاهرة شكلاً مختلفاً من حيث الآليات، لكنه متشابه من حيث النتائج. إذ ارتبطت شركات الصرافة بسوق بيع العملة الأجنبية (مزاد الدولار)، وتجاوز دورها حدود الوساطة إلى التأثير في تدفقات النقد الأجنبي. وقد أدى ذلك إلى تكرار تدخلات السلطات النقدية في محاولة لضبط السوق، إلا أن هذه التدخلات لم تمنع بروز تقلبات حادة، وظهور ملامح نظام مالي موازٍ يتشكل حول هذه الأنشطة

وفي السودان، خاصة في الفترات التي سبقت وأعقبت عام 2019، شهد قطاع الصرافة توسعاً ملحوظاً في ظل ضعف النظام المصرفي، ما أدى إلى تضخم دوره في إدارة السيولة والتعاملات النقدية. ومع تدهور قيمة العملة الوطنية، وفقدان الثقة في المؤسسات الرسمية، أصبحت هذه الشركات جزءاً من منظومة غير رسمية لإدارة النقد، وهو ما عمّق حالة عدم الاستقرار وأسهم في تكريس اقتصاد موازٍ

وتكشف هذه التجارب العربية، على اختلاف سياقاتها، عن نمط متكرر يتمثل في انتقال الوظائف النقدية من المؤسسات الرسمية إلى كيانات غير منظمة، كلما ضعفت الثقة وتراجعت كفاءة النظام المصرفي. وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن تحوّل شركات الصرافة إلى "بنوك ظل" ليس ظاهرة محلية معزولة، بل استجابة هيكلية لفراغ مؤسسي أعمق

رابعاً: التداعيات المحتملة

لا تقف آثار انهيار شركات الصرافة عند حدود القطاع المالي، بل تمتد لتطال مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي

فعلى المستوى الاقتصادي، يؤدي هذا الانهيار إلى تعطّل قنوات التحويلات المالية، وهي شريان حيوي للاقتصاد اليمني، خاصة في ظل اعتماد شريحة واسعة من السكان على تحويلات الخارج. كما يسهم في زيادة تقلبات سعر الصرف، نتيجة تراجع عدد اللاعبين في السوق، وارتفاع درجة عدم اليقين

وعلى مستوى القطاع الخاص، تتأثر حركة التجارة والاستيراد، حيث تعتمد الشركات على خدمات الصرافة لتأمين العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتعطل سلاسل الإمداد

أما على المستوى الاجتماعي، فإن فقدان الثقة في المؤسسات المالية يؤدي إلى تزايد الميل للاكتناز، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وهو ما يقلل من سرعة دوران النقود ويعمّق حالة الركود

وفي المدى الأبعد، قد يشكل هذا الانهيار مقدمة لـ أزمة مصرفية أوسع، إذا ما انتقلت العدوى إلى القطاع المصرفي الرسمي،

أو إذا استمرت حالة عدم الاستقرار دون تدخل إصلاحي جاد

خامساً: سياسات الحدّ من التداعيات وإعادة ضبط النظام النقدي

إن مواجهة تداعيات انهيار شركات الصرافة لا يمكن أن تتم عبر إجراءات جزئية أو حلول ظرفية، بل تتطلب مقاربة متكاملة تعالج جذور الخلل البنيوي، وتعيد بناء الثقة بوصفها الركيزة الأساسية للاستقرار النقدي. وفي هذا السياق، يمكن تحديد مجموعة من المسارات المتكاملة:

1) إعادة تنظيم قطاع الصرافة

الخطوة الأولى تتمثل في إخضاع شركات الصرافة لإطار تنظيمي صارم، يحدد بوضوح نطاق أنشطتها المسموح بها، ومتطلبات رأس المال والسيولة، ومعايير الامتثال والحوكمة. فالهدف ليس تقييد النشاط، بل منع تحوله إلى نشاط مصرفي غير منظم. ويتطلب ذلك إنشاء سجل موحد للشركات، وتفعيل نظم رقابية رقمية لرصد العمليات بشكل لحظي

2) الفصل بين الوساطة والمخاطر

ينبغي إعادة تعريف وظيفة شركات الصرافة بحيث تقتصر على التحويلات، وخدمات الصرف، مع منعها من قبول الودائع غير الرسمية، وتمويل الأنشطة التجارية عالية المخاطر. فالتداخل بين الوساطة والمخاطرة هو ما حوّلها إلى "بنوك ظل"، وهو ما يجب تفكيكه مؤسسياً

3) توحيد السياسة النقدية وتقليص تعدد أسعار الصرف

يُعد تعدد أسعار الصرف أحد أهم مصادر الهشاشة. لذلك فإن توحيد سعر الصرف تدريجياً، وتقليص الفجوة بين السوق الرسمية والموازية (العلنية والمستترة)، يمثلان شرطاً أساسياً لاستقرار السوق، وتقليل فرص المضاربة التي استنزفت القطاع

4) إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي الرسمي

لا يمكن معالجة أزمة الصرافة دون معالجة ضعف البنوك. ويتطلب ذلك تعزيز ملاءة البنوك، وضمان الودائع (ولو بشكل جزئي)، وتحسين جودة الخدمات المصرفية. فالبديل عن "بنوك الظل" ليس المنع فقط، بل توفير بديل رسمي موثوق

5) إدارة السيولة والتحويلات الخارجية بكفاءة

نظراً لاعتماد الاقتصاد اليمني على التحويلات يجب إنشاء قنوات رسمية وآمنة للتحويلات، تعمل على تقديم حوافز لاستخدام القنوات المصرفية، بما يقلل من الاعتماد على الشبكات غير المنظمة

6) بناء نظام إنذار مبكر للمخاطر المالية

يتطلب الاستقرار النقدي وجود أدوات استباقية، مثل مؤشرات لرصد سحب السيولة، ومتابعة فجوات أسعار الصرف، وتحليل تركّز المخاطر في شركات معينة، وهو ما يساعد على التدخل قبل تحوّل الأزمات إلى انهيارات

7) تحييد القطاع المالي عن الصراع السياسي

لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح في ظل تسييس القطاع المالي. لذلك يجب تحييد شركات الصرافة والبنوك عن الصراع، ضمان استقلالية القرار النقدي. فالتداخل بين السياسة والمال كان أحد أسباب تفاقم الأزمة

إن استعادة الاستقرار في قطاع الصرافة لا تتحقق عبر التضييق أو المنع، بل عبر إعادة بناء القواعد التي تنظّم العلاقة بين المال والثقة. فحين تُضبط الوظيفة، وتُفصل المخاطر، وتُستعاد المؤسسات، يمكن للنظام النقدي أن ينتقل من إدارة الأزمات إلى إنتاج الاستقرار

خاتمة

إن ما حدث في قطاع الصرافة في الجنوب اليمني ليس مجرد أزمة سيولة أو سوء إدارة، بل هو انعكاس لتحولات أعمق في طبيعة الاقتصاد، حيث تتراجع المؤسسات، وتتقدم الأسواق غير المنظمة، وتصبح الثقة — لا العملة — هي المورد الأكثر ندرة

وفي هذا السياق، فإن معالجة الأزمة لا يمكن أن تقتصر على إجراءات رقابية جزئية، بل تتطلب إعادة بناء الإطار المؤسسي للنظام النقدي، وتوحيد السياسة النقدية، وتعزيز الشفافية، واستعادة الثقة بوصفها الركيزة الأساسية لأي استقرار اقتصادي مستدام

ففي النهاية، لا تنهار الأسواق حين تنخفض الأسعار فقط... بل حين تفقد ثقتها في نفسها.

References

- ACAPS. (2023). Yemen: Economic Situation Overview.
- International Monetary Fund. (2023). Republic of Yemen: Staff Report for the Article IV Consultation. Washington, DC.
- UNDP. (2023). Assessing the Impact of the Conflict in Yemen: Pathways for Recovery.
- World Bank. (2023). Yemen Economic Monitor: Coping with Crisis. Washington, DC.
- World Bank, UN, EU. (2023). Yemen Socio-Economic Update.

من الضمان التجاري إلى الثقة المؤسسية

كيف تعيد الدولة تنظيم سوق العمل في اليمن؟

(ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغماتية)

■ د. أحمد مبارك بشير
خبير اقتصادي

■ مرحبا،
في الأوراق السابقة من هذا المسار، حاولتُ الاقتراب من سؤال جوهري:
ما النموذج الاقتصادي الممكن في بلد يتآكل فيه المركز، وتتبعثر فيه الموارد، وتختلط فيه السيادة بأدوات الجباية؟

ومن هذا السؤال برز طرح الدولة التنموية البراغماتية بوصفه مساراً للخروج من فخ "اقتصاد الدكاكين"، وإعادة هندسة الكيانات الاقتصادية، وتفكيك مركزية الموارد، وإعادة تعريف دور المؤسسات المالية بحيث تصبح رافعة لخلق القيمة لا مجرد أداة لإدارة الاختناق

لكن هذا البناء المالي والمؤسسي، على أهميته، يظل ناقصاً ما لم يصل إلى الإنسان نفسه:

- إلى العامل، وطالب الوظيفة، وصاحب المهارة، والشاب الذي يقف على أبواب سوق العمل فلا يجد نظاماً مؤسسياً يكفل دخوله إليه بكرامة وعدالة وكفاءة

فقدرة الدولة لا تُقاس فقط بمهارتها في ضبط المالية العامة أو تحسين بيئة الأعمال، بل تُقاس أيضاً بقدرتها على بناء

سوق عمل حي ومنصف وقادر على توليد الفرص.

وسوق العمل لا يعمل بمجرد وجود شركات أو نشر إعلانات توظيف، بل يحتاج إلى بيئة ثقة، وآليات دخول واضحة، وتأهيل مرن يواكب الاحتياج، ومؤسسات تعرف كيف تربط بين التعليم والعمل، وبين الحماية الاجتماعية والإنتاج

ومن أكثر الظواهر إزعاجاً في بيئة التوظيف اليمنية، وأكثرها كشفاً لخلل بنيوي عميق، أن يُطلب من شاب يبحث عن وظيفة أن يقدم ضماناً تجارياً كشرط لقبوله في العمل.

هذه الممارسة ليست عبئاً إدارياً ثقيل فقط، بل مؤشر واضح على خلل مؤسسي في تنظيم الثقة داخل سوق العمل، فعندما تعجز الدولة عن بناء سجل مهني موثوق، وآلية تحقق عادلة، ونظام حماية واضح، تلجأ بعض الشركات إلى بدائل بدائية لحماية نفسها، ويقع عبء هذا الخلل على طالب الوظيفة، خاصة إذا كان فقيراً، أو في بداية عمره المهني، أو بلا شبكة علاقات تدفع به إلى السوق قبل أن تثبت كفاءته

المشكلة إذن لا تكمن في ورقة "الضمان التجاري" وحدها، بل في البنية الهشة التي سمحت لهذا العرف أن يتجذر.

نحن أمام سوق عمل لم يُهندس على أساس وطني موحد، بل تُديره منظومات متجاورة:

- قانون عمل، وقانون خدمة مدنية، ونظم تأمينات ومعاشات، من دون معمار مؤسسي جامع يربط بينها في مسار واحد.

والنتيجة هي توظيف متعثر، وقياس أداء مضطرب، وحراك مهني ضعيف، ووظيفة عامة تميل إلى الجمود، وقطاع خاص يتعامل مع التوظيف بحذر وتعقيد يحدان من قدرته على التوسع واستيعاب الشباب

في هذه الورقة لا أريد الاكتفاء بوصف الاختلال، بل أريد وضعه في سياقه الصحيح:

- سياق الدولة التنموية البراغماتية التي لا تكتفي بالتشخيص، بل تعيد تصميم السوق نفسه.

ولذلك فإن إصلاح التوظيف والتطوير لا يبدأ من إعلانات وظائف أكثر، ولا من دورات تدريبية معزولة، بل من تحول في فلسفة الدولة:

- من وزارة عمل تقليدية إلى وزارة موارد بشرية تقود السوق،
- ومن الضمان الشخصي إلى الثقة المؤسسية،
- ومن المسارات التعليمية البطيئة إلى مسارات مهنية أسرع،
- ومن قوانين متجاورة إلى منظومة وطنية متكاملة تدير دورة حياة العامل من التأهيل إلى التمكين إلى الحماية

الضمان التجاري: حين يصبح التوظيف باباً للتعقيد:

قبل الحديث عن التدريب أو تعديل القوانين أو إعادة هيكلة الوزارات، يجب التوقف أمام واحدة من أكثر الظواهر دلالة على اختلال سوق العمل في اليمن:

- اشتراط "الضمان التجاري" على طالب ا لو ظيفة

المسألة هنا لا تتعلق بإجراء إداري ثقيل فقط، بل تكشف كيف تحول الدخول إلى العمل، في بعض البيئات، من مسار يفترض أن يقوم على الكفاءة والجدارة، إلى مسار يمر أولاً عبر العلاقات والقدرة على إحضار

ضامن، وهذا كافٍ لفهم أن الخلل أعمق من مجرد ممارسة خاطئة، وأننا أمام سوق لم يُبنَ على قواعد ثقة مؤسسية حديثة

من حيث المبدأ، يفترض أن يكون التوظيف نقطة بداية للإنتاج، لا نقطة بداية للارتياب، فالباحث عن العمل لا يتقدم بصفته مديناً، ولا متهماً، ولا مشروع خسارة مؤكدة، بل بصفته شخصاً يبحث عن فرصة لإثبات قدرته وخلق القيمة، لكن ما يحدث في الأغلب هو العكس تماماً، حيث يُطلب منه أن يأتي بتاجر أو شخص ذي ملاءة مالية ليضمنه، وكأن الوظيفة قرض، أو كأن العمل لا ينعقد إلا بعد تقديم كفالة اجتماعية تسبق الكفاءة، هنا يفقد التوظيف معناه الطبيعي، ويتحول إلى باب فرز اجتماعي غير معلن:

- من يملك شبكة علاقات يجد طريقه إلى السوق.
- ومن لا يملكها يبقى خارجه، ولو كان الأكفأ.

ولهذا فإن "الضمان التجاري" ليس مجرد عبء إضافي، بل أداة تعيد إنتاج التفاوت، فهو لا يعاقب المقصر، بل يعاقب الفقير سلفاً، فالشاب القادم من أسرة بسيطة، الذي لا ترتبط عائلته بتجار أو نافذين، يجد نفسه مطالباً بتقديم ما لا يملك قبل أن يحصل حتى على أول راتب، وهكذا يصبح سوق العمل، الذي يفترض أن يكون وسيلة للارتقاء الاجتماعي، أداة إضافية لفرز الناس بحسب شبكاتهم لا بحسب مهاراتهم

والمشكلة هنا ليست أخلاقية فقط، بل مؤسسية وقانونية أيضاً، فالعامل عند التحاقه بالعمل لا يكون مديناً لصاحب العمل بدين تجاري حتى يُطلب له ضامن تجاري، ولذلك فإن هذه الممارسة أقرب إلى تحميل الفرد كلفة هشاشة البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، من كونها وسيلة قانونية منضبطة لإدارة المخاطر

الأخطر من ذلك أن هذه الظاهرة تكشف فشل الدولة في أداء وظيفة مركزية:

- تنظيم الثقة في سوق العمل.

فعندما تغيب قاعدة بيانات مهنية موثوقة، ويغيب سجل تشغيل واضح، ويضعف الربط بين الهوية والتاريخ الوظيفي والاشتراك التأميني، يصبح من السهل على الشركات أن تلجأ إلى حلول بدائية

وباختصار: حين تغيب الدولة كضامن مؤسسي، يحضر الضامن الشخصي

ولا ينبغي هنا اختزال المشكلة في إدانة القطاع الخاص وحده، نعم، بعض المنشآت تبالغ في التحوط، وبعضها يخلط بين حماية أصوله وترهيب طالبي العمل،

- لكن السؤال الأهم ليس: لماذا تطلب بعض الشركات الضمان؟

- بل: لماذا تركت الدولة فراغاً جعل هذا الطلب قابلاً للاستمرار؟ ولماذا لا يوجد بديل مؤسسي منخفض الكلفة، سريع التحقق، وموثوق بما يكفي ليطمئن صاحب العمل دون أن يذل طالب الوظيفة؟

ولهذا فإن معالجة "الضمان التجاري" لا تتم بقرار شكلي يمنعه فقط، مع أن المنع مهم، بل ببناء بديله:

- سجل مهني وطني، وهوية مهنية موثوقة، وآليات تحقق رسمية، ونظام إنفاذ واضح للعقود والحقوق.

عندها فقط ينتقل التوظيف من منطق "هات من يضمنك" إلى منطق "دعنا نتحقق من سجلك ونقيّم كفاءتك"

التشظي القانوني:

إذا أردنا أن نفهم لماذا تبدو اختناقات التوظيف في اليمن أعمق من مجرد نقص في الفرص، فعلينا أن ننظر إلى البنية القانونية التي تدير شؤون الإنسان العامل

فالدولة اليوم لا تتعامل مع الفرد بوصفه جزءاً من سوق عمل وطني واحد، بل توزعه بين منظومات متجاورة:

- قانون عمل، وقانون خدمة مدنية، وقوانين تأمينات ومعاشات.

لكل منظومة تعريفها، ومؤسساتها، ومنطقها، وأدواتها.

والنتيجة أن الشخص نفسه قد يكون "عاملاً" في سياق، و"موظفاً" في سياق آخر، و"مؤمناً عليه" في سياق ثالث، من دون مظلة وطنية موحدة تربط هذه الهويات في مسار مهني واحد

01 قانون العمل

» ينطلق قانون العمل، في فلسفته العامة، من تنظيم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل، لا من فكرة إدارة سوق العمل الوطني كله.

» يعرف القانون الجهة المختصة بصيغتها التقليدية، ويستثني من نطاقه شرائح واسعة، منها موظفو الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وبعض الفئات الأخرى، وهذا يعني أن القانون يحكم جزءاً من السوق، بينما يترك الجزء الآخر لمسارات قانونية مختلفة

» صحيح أن القانون يتضمن عناصر مهمة، مثل قيد طالبي العمل، وترشيحهم للأعمال المناسبة، ودور الوزارة في التدريب المهني، لكنه يظل في بنيته العامة أقرب إلى إدارة علاقة الاستخدام منه إلى قيادة سياسة وطنية متكاملة لتنمية رأس المال البشري

02 قانون الخدمة المدنية

» يقف قانون الخدمة المدنية بمنطق مختلف تماماً، فهو يتعامل مع الوظيفة العامة بوصفها وظيفة مصنفة ومعتمدة في الموازنة العامة، ويتعامل مع الموظف بوصفه شخصاً معيناً لشغل موقع داخل هيكل إداري

» ولا يعني هذا أن القانون يخلو من مفاهيم الكفاءة أو تقييم الأداء أو التدريب، لكنه يحبس هذه المفاهيم داخل منطق الإدارة العامة الهرمية.

» ولذلك تبقى الوظيفة العامة، في بنيتها الأصلية، أقرب إلى موقع إداري ثابت منها إلى مسار مهني ديناميكي قابل للتحديث والتدوير وإعادة التشكيل.

03 التأمينات والمعاشات

» تفتح منظومة التأمينات مساراً ثالثاً، فقانون التأمينات الاجتماعية ينشغل بالحماية: إصابات العمل، والشيخوخة، والعجز، والوفاة، ويركز على القيد والاشتراكات والتسجيل.

» في المقابل، يأتي قانون التأمينات والمعاشات للقطاع العام بمسار مختلف ونسب وشروط استحقاق مختلفة.

» وهكذا لا نقف فقط أمام فصل بين "العمل" و"الخدمة المدنية"، بل أيضاً أمام انقسام في الحماية الاجتماعية ذاتها.

» لا يدخل العامل إلى الدولة عبر بوابة وطنية واحدة، بل عبر أبواب متعددة، لكل منها منطقه الخاص. و كل بابٍ منها يغني على ليلاه. (وادّاني داناه!)

يمكننا فهم التشوهات العميقة التي نراها اليوم، فحين تدار الوظيفة العامة بمنطق معزول عن القطاع الخاص، وتدار الحماية الاجتماعية بمنظومات منفصلة، ويترك الربط بين (التدريب، التوظيف، التأمين، والسجل المهني) دون منصة موحدة، يصبح من الطبيعي جداً أن نواجه:

- صعوبة في قياس الأداء والكفاءة عبر القطاعات.
- انعدام مرونة انتقال الأفراد بين القطاعين العام والخاص.
- ضعفاً في بناء تاريخ مهني موثوق للموظف/العامل.
- تجمداً وظيفياً في القطاع العام، وحذراً مفرطاً في التوظيف داخل القطاع الخاص.

هذه ليست مجرد آثار جانبية، بل نتيجة طبيعية لبنية قانونية تتعامل مع العمل كملفات متجاورة، لا كمنظومة وطنية واحدة

لكن، وللإنصاف، المشكلة ليست في أن هذه القوانين فارغة من العناصر المفيدة، فكل واحد منها يحمل جزءاً من الحل:

- قانون العمل يحمل بذور التشغيل والتدريب.
- وقانون الخدمة المدنية يعترف بالكفاءة والتقييم.
- وقوانين التأمينات تؤسس للحماية والتسجيل.

ولهذا، أقول:

أن الإشكال في اليمن ليس مقتصراً على قِدم قوانين العمل والخدمة وحاجتها للتعديل، بل في أن الدولة ما تزال تدير الإنسان والتنمية بعقلية "التجزئة الإدارية"، لا بعقلية "الهندسة الوطنية لسوق العمل"، وما لم يتحول المواطن اليمني من مجرد "ملف ورقي موزع بين ثلاث جهات" إلى رأس مال بشري يمتلك هوية مهنية واحدة، ومساراً قابلاً للتتبع، والتطوير، والحماية، فستظل الممارسات المشوهة.

باختصار، لدينا قطع من الصورة، لكننا لا نملك اللوحة المكتملة

التحول المؤسسي: من وزارة عمل إلى وزارة موارد بشرية:

إذا كانت ظاهرة "الضمان التجاري" تكشف أزمة ثقة، وإذا كان التشظي القانوني يكشف أزمة بنية،

فإن السؤال التالي يفرض نفسه: من هي الجهة التي يجب أن تقود إصلاح سوق العمل؟

الجواب، في تقديري، لا يمكن أن يبقى محصوراً في وزارة تحمل اسماً تقليدياً ووظائف متفرقة من زمن آخر، فقانون العمل ما يزال يعرف الجهة المختصة بصيغة تقليدية تكشف أن الدولة لا تزال تنظر إلى العمل كملف ضمن حزمة ملفات اجتماعية وإدارية، لا كسوق استراتيجي يصنع النمو ويعيد تشكيل المجتمع

والمشكلة هنا ليست في الاسم وحده، بل في الفلسفة التي يحملها.

فوزارة العمل بصيغتها التاريخية تميل إلى إدارة النزاعات، وإصدار التراخيص، وتخليص المعاملات، بينما تحتاج الدولة التنموية إلى جهاز مختلف في جوهره:

- جهاز ينظر إلى الإنسان بوصفه رأس مال بشرياً.
- وإلى السوق بوصفه منظومة عرض وطلب ومهارات وثقة وحماية وتنقل مهني.

ولذلك فإن التحول إلى وزارة موارد بشرية ليس رفاهية لفظية، ولا استيراداً شكلياً لمصطلح حديث، بل إعلان بأن الدولة قررت الانتقال من إدارة "ملف العمل" إلى قيادة ""سوق العمل"

واللافت أن قانون العمل الحالي، رغم تقليدية إطاره، يحتوي بذوراً يمكن البناء عليها، فهو لا يكتفي بالنص على أن العمل حق طبيعي، بل يتضمن قيد طالبي العمل، وترشيحهم، وإلزام أصحاب الأعمال بالإبلاغ عن الشواغر، كما يمنح الوزارة دوراً في تنظيم شؤون التدريب المهني، لكن هذه النواة بقيت محبوسة داخل بنية إدارية قديمة

ولهذا فإن الإصلاح الحقيقي لا يجب أن يقتصر على تغيير الاسم، بل على إعادة تصميم وظائف الوزارة الأساسية لتتولى ست وظائف استراتيجية:

01	بناء السجل الوطني الموحد	» لا كسجل ورقي، بل كمنصة حية تربط بين المؤهلات، والخبرات، والتدريب، والتاريخ المهني، والبيانات التأمينية، وتكون قابلة للتحليل والتحديث المستمر
02	منصة التشغيل الوطنية	» تفعيل فكرة قيد طالبي العمل وتحويلها إلى منصة رقمية تربط العرض بالطلب، وتقلل كلفة البحث على الشركات والشباب، وتكشف الفجوات الحقيقية في السوق
03	قيادة السياسة الوطنية للمهارات	» إخراج التدريب المهني من صندوق الإشراف الإداري إلى قلب السياسة التشغيلية: ما المهارات المطلوبة؟ ما القطاعات التي تعاني عجزاً؟ وكيف نُسرّع تأهيل الشباب للمهن المطلوبة؟
04	مأسسة الثقة	» بدلاً من ترك الشركات تبتكر أدوات تحققها الخاصة، تتولى الوزارة بالتكامل مع جهات الهوية والتعليم والتأمينات توفير أدوات تحقق مهنية رسمية وموثوقة.و تنتهي هنا حجة المطالبة بـ "الضمان التجاري" أمام هذا البديل المؤسسي الأكثر عدالة وكرامة
05	إدارة الحراك المهني بين القطاعات	» بناء معايير انتقال أكثر مرونة بين القطاع العام والخاص والتنموي، وتوحيد مفردات التصنيف المهني وقياس الأداء
06	إنتاج المعرفة الاقتصادية للسوق	» o تحويل الوزارة إلى جهة تنتج خرائط المهارات، ومؤشرات البطالة، والفجوات القطاعية، وحركة العمالة، بحيث يصبح التوظيف جزءاً من التخطيط الاقتصادي، لا مجرد رد فعل على أزمات البطالة

وفي هذا السياق تبرز التأمينات كجزء أصيل من العقل المؤسسي الجديد، لا كجزيرة معزولة.

فقانون التأمينات الاجتماعية يتضمن القيد الإلزامي وإصدار بطاقة تأمينية برقم ثابت للعامل، وهذه لبنة مهمة جداً لفكرة الهوية المهنية الثابتة، وما ينقصنا هو دمجها داخل منصة تشغيل وتخطيط وطنية أوسع

الاعزاء،

لسنا بحاجة فقط إلى وزارة جديدة، بل إلى عقل مؤسسي جديد،

- عقل لا يكتفي بسؤال: كيف نضبط علاقات العمل؟
- بل يسأل أيضاً:
- كيف نولد الوظائف؟
- كيف نُدخل الشباب إلى السوق بكرامة؟
- كيف نبني الثقة؟
- وكيف نربط الحماية بالإنتاج؟

الثقة المؤسسية: حين تصبح الدولة هي الضامن: إذا كانت إحدى أعقد مشكلات سوق العمل في اليمن هي غياب الثقة بين صاحب العمل وطالب الوظيفة، فإن الحل الحقيقي لا يكون في توسيع دائرة الضمانات الشخصية، بل في نقل الثقة من الأفراد إلى الدولة

الدولة التنموية الحديثة لا تترك العلاقة التوظيفية

تتشكل عبر الوساطات والعلاقات والضمانات البدائية، بل تبني نظاماً يجعل التحقق من الشخص، ومساره، ومؤهلاته، ووضعه المهني، أمراً مؤسسياً سريعاً وواضحاً.

ومن هنا تبرز ضرورة تأسيس الرقم المهني الوطني الموحد بوصفه السجل الحي للفرد، لا مجرد رقم إضافي على بطاقة

الفكرة هنا أن هذا الرقم يجب أن يكون الخيط الناظم الذي يربط بين:

- الهوية الوطنية أو الإقامة.
- السجل التعليمي.
- المسار المهني.
- الملف التأميني.

- وربما لاحقاً البيانات ذات الصلة التي تحتاجها الدولة لتنظيم السوق.

هذا الطرح لا يأتي من فراغ، بل يجد له أساساً في البنية القانونية الحالية نفسها:

- فقانون التأمينات الاجتماعية ينص على بطاقة تأمينية برقم ثابت لكل عامل عند تسجيله لأول مرة
- وقانون العمل يتحدث عن قيد طالبي العمل وترشيحهم للأعمال المناسبة

أي أن اللبنات موجودة، لكن المعمار لم يكتمل ولا ينبغي أن يُفهم الرقم المهني الوطني الموحد كإضافة تقنية منفصلة، بل كمعمار مؤسسي جديد يعيد وصل ما هو مفكك.

المطلوب ليس رقماً جديداً يضاف إلى الأوراق، بل منصة موحدة تندمج فيها بيانات التأهيل، والتدريب، والتاريخ الوظيفي، والاشتراكات، والخبرات الموثقة.

وعندها، حين يتقدم الشاب إلى وظيفة، لا يحتاج إلى أن يقول: "هذا التاجر يضمنني"، بل يكفي أن يقول: "هذا رقمي المهني، وهنا بياناتي الموثقة"

ولكي لا يبقى هذا المقترح نظرياً، يمكن فهمه عملياً عبر خمس وظائف:

01	إثبات الهوية المهنية	» توثيق المؤهلات، » التدريبات المنجزة، » والشهادات المصادق عليها رسمياً. » وهذا يتقاطع مع دور الوزارة في تنظيم التدريب ومنح التراخيص.
02	إثبات المسار الوظيفي (أين عملت؟)	» تتبع مدد الاشتراك التأميني، والتنقلات الموثقة بين جهات العمل، مما يخلق سيرة ذاتية وطنية لا يمكن تزويرها أو التلاعب بها
03	تيسير التوظيف والترشيح (كيف نصل إليك؟)	» تحويل القوائم اليدوية الميتة إلى أداة ترشيح ذكية وخوارزمية، تمكّن الدولة والقطاع الخاص من الوصول للكفاءات بناءً على بيانات دقيقة، لا على المحسوبية
04	دعم الحماية الاجتماعية المتصلة	» حين يكون الفرد مرتبطاً بمنظومة التأمينات برقم ثابت منذ يومه الأول في السوق، تصبح حقوقه العمالية محمية، ولا تنقطع بانتقاله من شركة لأخرى
05	إنتاج معرفة وطنية	» هذا هو المكسب الأكبر للدولة التنموية. » البيانات ليست رفاهية، بل "أداة حُكم". » بدون هذا الرقم، لا يمكن للدولة معرفة أين تتركز البطالة، وما هي القطاعات المتعطشة للمهارات، وكيف توجه ميزانيات التعليم والتدريب.

و لكي يكون هذا "الرقم المهني الموحد" مشروعاً وطنياً حقيقياً، لا مجرد أداة إدارية لشركات القطاع المنظم، فإنه يجب أن يُهندس ليتسع لكل أطياف السوق، ويتنفس مع حركتهم اليومية، وهذا يتحقق عبر ثلاثة أبعاد أساسية:

01	التكامل العضوي مع الهوية الوطنية (للمواطن والمقيم)	» الرقم المهني ليس رقماً معزولاً نختلقه من العدم، بل امتداد تشغيلي لـ "الرقم الوطني" للمواطن، مما يمنع الازدواجية ويجعل من الهوية المدنية أساساً للهوية المهنية. » وبنفس المنطق ، يمتد هذا النظام ليشمل العمالة الوافدة والمقيمين عبر ربط مسارهم بـ "رقم الإقامة". » هذا الربط المزدوج يمنح الدولة "لوحة تحكم" دقيقة تفرز بوضوح بين العمالة الوطنية والوافدة، وتضبط إيقاع السوق، وتحمي حقوق الطرفين دون تداخل أو فوضى
02	مظلة العمل المستقل والأجر اليومي (اقتصاد الظل إلى النور)	» سوق العمل لا يقتصر على الموظفين خلف المكاتب أو في المصانع ، بل إن الشريحة الأوسع والأكثر هشاشة تتمثل في العاملين لحسابهم الخاص وعمال الأجر اليومي. » الدولة التنموية لا تترك هؤلاء في العراء، ولذا فالرقم المهني يجب أن يكون بوابتهم لتأسيس سجل مهني معترف به (عبر رخص مزاولة مهنة مرنة)، » وربطهم ببرامج "تأمينات مرنة ومصغرة" تتناسب مع طبيعة دخلهم المتذبذب. » هكذا يتحول العامل اليومي من "طاقة مهدورة غير مرئية" إلى فرد يمتلك تاريخاً مهنياً متراكماً، وحماية اجتماعية، وفرصاً لتطوير قدراته بناءً على ما يسجله من أعمال
03	السجل الحي والتحديث المستمر (ديناميكية التتبع)	» هذه المنصة لا يجب أن تكون "سيرة ذاتية جامدة" تُكتب مرة واحدة عند التخرج، بل "دفتر أستاذ حي" يتنفس مع كل خطوة يخطوها الشاب. » بمجرد انتقال الموظف من شركة لأخرى، أو تغير صفته التعاقدية (عمل جزئي، مؤقت، فترة تجريبية، أو دوام كامل)، يتم تحديث حالته فورياً. » هذا التتبع الحي يتم عبر مسارين متوازيين: - مسار مؤسسي تلتزم فيه إدارات الموارد البشرية في الشركات بتحديث حالة العاملين لديها عبر نظام الربط، - ومسار شخصي يتيح للعامل المستقل أو الفرد تحديث حالته عبر إشعارات دورية تصله من المنصة. » النتيجة هي سيرة مهنية وتعليمية، منظمة، قوية، وموثقة، تحفظ للعامل كل قطرة عرق وكل مهارة اكتسبها، وتوفر لصاحب العمل شفافية مطلقة

هـذا النظـام يخلـق التـوازن الـذي نفتقـده بشـدة، فمـن حـق الشـركة أن تتحـوط للمخاطـر وتبنـي قـرار توظيفهـا علـى بيانـات موثوقـة (السـجل الجنائـي والمهنـي)، وفـي المقابـل، مـن حـق الشـاب اليمنـي ألا يعامـل كـ "مشـروع متهـم" أو "مديـن محتمـل" قبـل أن يثبـت كفاءتـه

الرقـم المهنـي الوطنـي الموحـد ليـس مشـروعاً تقنيـاً فقـط، بـل مشـروع سـيادي لتنظيـم الثقـة والعمـل والحمايـة، وبـدون هـذا الانتقـال، سـتظل الشـركات تخترع ضماناتهـا التعسـفية، وسـيظل الشـباب يدفعـون ضريبـة هشاشـة الدولـة مـن أعمارهـم وفرصهـم وكرامتهـم

إصلاح التأهيل: من التعليم الطويل إلى المسار المهني السريع:

واحـدة مـن أكبـر المفارقـات فـي بيئـة العمـل اليمنيـة أن أحاديثنـا تزدحـم بالشـكوى مـن البطالـة، بينمـا يـكاد يغيـب الحديـث عـن زمـن الدخـول إلـى سـوق العمـل.

وهذا خلل جوهري.

فالمشـكلة ليسـت فقـط فـي عـدد الوظائـف المتاحـة، بـل أيضـاً فـي طـول الطريـق الـذي يُفـرض علـى الشـاب قبـل أن يصبـح "صالحـاً" للعمـل فـي نظـر المؤسسـات، وفـي كثيـر مـن الحـالات يُدفـع الشـباب إلـى مسـارات تعليميـة طويلـة ومكلفـة وبطيئـة، حتـى فـي المهـن التـي لا تتطلـب كل هـذا الالتفـاف.

وهكـذا تتحـول الشـهادة الجامعيـة إلـى بوابـة إلزاميـة لـكل شـيء، حتـى عندمـا يكـون السـوق نفسـه يطلـب مهـارة عمليـة يمكـن اكتسـابها فـي أشـهر لا فـي سـنوات

هـذا الخلـل لا يعـود فقـط إلـى المناهـج أو ضعـف المعاهـد، بـل إلـى الفلسـفة التـي تحكـم التأهيـل، فمـا يـزال جـزء مـن التفكيـر المؤسسـي والمجتمعـي ينظـر إلـى التعليـم الفنـي والمهنـي كأنـه نسـخة أقـل مكانـة مـن التعليـم الأكاديمـي، أو كأنـه مسـار ثانـوي لمـن لـم ينجـح فـي الطريـق "الأعلـى"

بينمـا الدولـة التنمويـة تحتـاج إلـى نظـرة مختلفـة:

- التعليم الأكاديمي مهم للتخصص العميق والبحث وبناء النخب المهنية العليا.
- لكن التأهيل الوظيفي السريع مسار آخر، يختلف في الهدف والزمن والأداة.

الخلـط بيـن المسـارين يضـر بهمـا معـاً، فهـو يثقـل التدريـب المهنـي بمـا لا يحتمـل، ويؤخـر دخـول الشـباب إلـى السـوق بلا مبـرر

فـإذا كان السـوق يحتـاج اليـوم إلـى:

- مبرمجيـن ومطـوري مواقـع
- فنيـي طاقـة شمسـية وطاقـة بديلـة
- مسـوقين رقمييـن وصنـاع محتـوى
- اختصاصيـي دعـم تقنـي وفنيـي صيانـة
- مشـرفي لوجسـتيات وسلاسـل إمـداد
- مهـارات تشـغيلية فـي قطاعـات الإنتـاج والخدمـات

فليـس مـن المنطقـي أن يُجبـر طالـب العمـل علـى انتظـار مسـار جامعـي كامـل حتـى يُسـمح لـه بالدخـول.

الجامعـة قـد تكـون خيـاراً لاحقـاً للتوسـع والتقـدم المهنـي،

لكنهـا ليسـت دائمـاً نقطـة البدايـة الصحيحـة.

السـوق المتحـرك يحتـاج اسـتجابة سـريعة، والتأهيـل الـذي لا يسـتجيب بسـرعة يتحـول مـن أداة تمكيـن إلـى أداة تعطيـل

ولهـذا فـإن الإصلاح المطلـوب لا ينبغـي أن يكـون مجـرد تحسـين شـكلي

لمؤسسات التعليم الفني والمهني، بل إعادة تعريف وظيفتها.

المطلوب أن تتحول من مؤسسات تستنسخ المسار التعليمي المطول، إلى مصانع مهارات تصمم مسارات قصيرة، ومرنة، ومعيارية، ترتبط مباشرة بالطلب الفعلي في السوق

بمعنى آخر:

- ليس المطلوب فصل التعليم عن التدريب،
- بل فك الاحتجاز بينهم.

من حق الشاب أن يدخل السوق سريعاً عبر مسار مهني قصير، ومن حقه أيضاً أن يعود لاحقاً ليستكمل دراسته إن أراد.

لكن غير الطبيعي أن نطيل عليه الطريق إلى العمل، ثم نتساءل لماذا تتسع البطالة المقنعة ولماذا يندفع كثيرون إلى أعمال هشة وضعيفة القيمة

وفي هذا السياق يجب أن نكون أكثر صراحة: جزء من الأزمة أن الدولة ما تزال تصمم بعض مسارات التأهيل بعقلية المؤسسة التعليمية أكثر من عقلية سوق العمل

المؤسسة التعليمية تهتم بالمنهج والفصل والزمن الدراسي والشهادة النهائية

أما السوق فيسأل: هل هذا الشخص قادر على أداء المهمة الآن؟

ومن هنا يجب أن ينتقل مركز الثقل:

- من طول البرنامج إلى كفاءة المخرج.
- ومن اسم الشهادة إلى صلاحية المهارة.
- ومن التراكم النظري البطيء إلى الجاهزية العملية.

ولذلك فإن هذه الورقة تدعو إلى نموذج جديد للتأهيل المهني يقوم على خمسة مبادئ:

01	المسارات القصيرة المعتمدة	» برامج تدريبية مركزة تمتد لأسابيع أو أشهر بحسب المهنة، ومصادق عليها رسمياً للدخول المباشر إلى الوظيفة
02	الشهادات المهنية التراكمية	» بدلاً عن منطق "كل شيء أو لا شيء"، تبنى مستويات متدرجة: -شهادة أولى للدخول، -ثم مستوى أعلى للتقدم، - ثم اعتماد أوسع لاحقاً.
03	الربط العضوي مع أصحاب العمل	» لا يُصمم التدريب في المعزل، بل بالشراكة المباشرة مع السوق نفسه
04	جسور العودة المرنة للتعليم	» من اختار المسار المهني السريع لا ينبغي أن يُحكم عليه بالبقاء فيه للأبد. » يجب بناء جسور أكاديمية تسمح له باستكمال تعليمه الجامعي متى ما توافرت له الرغبة والقدرة
05	الاعتراف الوطني بالمهارات	» المهارة يجب أن تكون قابلة للإثبات والاعتماد والانتقال بين القطاعات والمحافظات

بهذا المعنى، فإن إصلاح التدريب ليس ملفاً فرعياً، بل جزءاً من هندسة سوق العمل نفسه.

فالشاب الذي يحتاجه السوق بعد خمسة أشهر لا يجوز أن نطالبه بانتظار خمس سنوات فقط لأن الدولة لم تطور أدواتها، كل تأخير غير مبرر في إدخال الناس لساحة العمل هو في محصلته النهائية:

- تكلفة اقتصادية،
- خسارة اجتماعية،
- ومصدر للإحباط،
- وباب مشرع للفقر.

الإصلاح التشريعي: نحو منظومة عمل متكاملة:

بعد تشخيص أزمة الثقة، وكشف التشظي المؤسسي، والدعوة إلى وزارة موارد بشرية، وبناء رقم مهني وطني موحد، وإصلاح التأهيل،

- **يبقى السؤال الحاسم: هل يكفي تحسين الإدارة مع بقاء النصوص القانونية كما هي؟**
- **في تقديري: لا.**

فالإدارة الجيدة قد تخفف الضرر، لكنها لا تستطيع وحدها أن تعكس اتجاه النصوص إذا كانت النصوص نفسها صيغت في زمن مختلف وبمنطق مختلف.

ولذلك فإن الدولة التنموية التي تريد سوق عمل منتجاً وعادلاً لا بد أن تنتقل من مجرد إدارة القوانين القائمة إلى إعادة هندسة البيئة التشريعية للعمل

المشكلة في القوانين الحالية ليست أنها عديمة الفائدة، بل أنها تعمل كجزر منفصلة.

ولذلك فإن الإصلاح المطلوب لا يعني نسفاً كاملاً لما هو قائم، بل إعادة توجيه للفلسفة الحاكمة:

- من قوانين تنظم ملفات متجاورة،
- إلى قوانين تبني منظومة وطنية للعمل

و إليكم خارطة طريق مقترحة للإصلاح التشريعي في مساراته الثلاثة:

01 ما الذي يجب أن يتغير في قانون العمل؟

» قانون العمل يملك نواة تشغيلية جيدة، لكنه يتحرك داخل إطار تقليدي.

» والتعديل المطلوب ينبغي أن يسير في خمسة اتجاهات:

1) إعادة تعريف الجهة المختصة: نقل القانون من منطق "وزارة العمل التقليدية" (إدارة النزاعات والتراخيص) إلى منطق "وزارة الموارد البشرية وسوق العمل" المعنية بقيادة التشغيل، والمهارات، وربط العرض بالطلب

2) رقمنة قيد طالبي العمل: نقل صلاحية القيد من "السجل الورقي والإداري الميت" إلى "المنصة الوطنية للتشغيل" لتصبح أداة حية، موثوقة، وملزمة في بناء السوق

3) تجريم الضمانات البدائية: تضمين نص قانوني (أو في اللائحة التنفيذية) يمنع صراحة اشتراط "الضمان التجاري" أو أي ضمانات شخصية تعسفية تمس كرامة طالب العمل أو تنقل مخاطر المؤسسة إليه قبل بدء العلاقة المهنية

4) إعادة كتابة باب التدريب بمنطق السوق: تحديث النص ليتجاوز مجرد "الإشراف الإداري" على المعاهد، ليقرّ بوضوح تصميم المسارات القصيرة المعتمدة، والشراكة العضوية مع القطاع الخاص، والاعتماد المهني المتدرج

5) التأسيس للسجل المهني الوطني: تشريع حق العامل في امتلاك "ملف مهني رسمي" يرتبط بهويته، واشتراكاته، وتاريخه الوظيفي، ليكون هذا السجل هو الضامن المؤسسي البديل

02	ما الذي يجب أن يتغير في قانون الخدمة المدنية؟	» هنا تكمن الحساسية، فالوظيفة العامة صُممت كجزء من انتظام الجهاز المالي والإداري للدولة (درجة، موازنة، وحدة إدارية). » هذا المنطق حوّل الوظيفة العامة إلى "موقع ثابت ومحتكر" بدلاً من مسار قابل للتطوير. » الإصلاح هنا لا يعني نسف القانون، بل تحريره من الجمود عبر أربعة اتجاهات: 1) من "الوظيفة" إلى "الدور والكفاءة": إدخال معايير حديثة للجدارات والمهارات وتحديث الأدوار، بدلاً من الاكتفاء بالمسمى والدرجة الوظيفية 2) مأسسة تقييم الأداء والتطوير: تحويل مواد التقييم من نصوص ورقية روتينية إلى آليات تشغيلية تُنتج قرارات حقيقية وملزمة: تدريب إجباري، تدوير وظيفي، تحفيز، أو إعادة توزيع للموارد البشرية 3) فتح الجسور مع القطاعات الأخرى: كسر العزلة عن القطاع العام، وإدخال آليات تسمح بالاعتراف المتبادل بالمهارات والخبرات، لتمكين الانتقال المرن للموظف بين القطاع العام والخاص والتنموي 4) التحرر من أسر الموازنة: دون كسر الانضباط المالي، يجب منع تحول "الاعتماد المالي" إلى عذر أبدي لجمود الوظيفة، الموارد البشرية للدولة يجب أن تُدار بحس تنموي استثماري، لا بحس "دفتر يومية الرواتب" فقط
02	ما الذي يجب أن يتغير في قوانين التأمينات؟	» تحمل قوانين التأمينات كنزاً تشريعياً غير مستثمر يتمثل في (القيد، التسجيل، والبطاقة التأمينية). » يجب إخراج التأمينات من زاوية "الحماية اللاحقة أو حماية العجائز" لتدخل في صميم بنية سوق العمل الحديثة، عبر التالي: 1) الدمج في الهوية المهنية: تحويل "البطاقة التأمينية ذات الرقم الثابت" لتصبح هي ذاتها، أو جزءاً أصيلاً من، "السجل المهني الوطني الموحد" 2) الشمول التأميني المرن: استثمار الثغرات الحالية التي تسمح بالتأمين الاختياري، لتصميم أوعية تأمينية مرنة ومبتكرة تشمل العمالة الهشة، عمال اليومية، والمستقلين، بالتوازي مع منحهم رخص المزاولة 3) ربط التسجيل بالدخول الفعلي للسوق: تحويل التأمين من التزام لاحق يطارد المنشآت ويتهربون منه، إلى شرط مسبق وجزء لا يتجزأ من منصة التوظيف والترشيح 4) تجسير الفجوة بين القطاعات: السعي لتقريب منطق الحماية بين القطاعات، وبناء جسور احتساب وانتقال أكثر عدالة ومرونة بين العام والخاص والتنموي، لإنهاء الشعور بأن كل قطاع يعيش في كوكب تشريعي مستقل

التعديل الذي تدعو إليه هذه الورقة يجب أن يُصاغ بروح معمارية جديدة:

- نحن لا نحتاج إلى ترقيع مواد هنا وهناك، بل إلى إعادة كتابة العقد المهني بين الدولة والإنسان

- قانون العمل يجب أن يتحول من إطفائي للنزاعات إلى قائد لسوق العمل،
- قانون الخدمة المدنية يجب أن يتحول من حارس للوظيفة الجامدة إلى مدير ذكي للموارد البشرية.
- قوانين التأمينات يجب أن تتحول من صناديق جباية للحماية المتأخرة، إلى بنية ارتكاز للثقة والتشغيل.

الخاتمة: من إدارة الاختناقات إلى صناعة الإمكانات:

في نهاية الأمر، لا تكمن مشكلة سوق العمل في اليمن فقط في قلة الوظائف، ولا في ضعف الاقتصاد وحده، ولا في تعقيد بعض الإجراءات المتفرقة، (وقد تتشابه في دول تعيش ذات السياق).

المشكلة الأعمق أن الدولة لم تحسن بعد بناء المنظومة التي تدخل الإنسان إلى العمل بكرامة، وتسمح له بالحركة داخله بكفاءة، وتحميه دون أن تجمده، وتمنح صاحب العمل الثقة دون أن تذل طالب الوظيفة

ومن هنا لم يكن "الضمان التجاري" مجرد ممارسة مزعجة، بل علامة كاشفة على غياب الثقة المؤسسية، وتشظي القوانين، وضعف الربط بين التوظيف، والتدريب، والهوية المهنية، والحماية الاجتماعية

لقد آن الأوان لأن تتوقف الدولة عن النظر إلى العمل بوصفه ملفاً إدارياً موزعاً بين جهات متعددة، وأن تبدأ في إدارته بوصفه مساراً وطنياً لصناعة الفرص والاستقرار والإنتاج، وهذا يقتضي انتقالاً واضحاً:

1) من وزارة عمل تقليدية، إلى وزارة موارد بشرية تقود سوق العمل

2) من الضمان الشخصي والتجاري، إلى مظلة الثقة المؤسسية

3) من التسجيل الورقي المتناثر، إلى رقم مهني وطني موحد وحي

4) من التدريب البطيء المنفصل عن السوق ، إلى تأهيل مهني سريع ومرن

5) من قوانين متجاورة ومتنافرة ، إلى منظومة تشريعية متكاملة تدير العمل والوظيفة والحماية

هذه الاتجاهات ليست قفزاً في الفراغ، بل امتداداً عملياً لبذور موجودة أصلاً في القوانين الحالية، لكنها ما تزال تعمل في جزر منفصلة ولم تتحول بعد إلى معمار وطني واحد

إن الدولة التنموية البراغماتية لا تكتفي بإدانة التشوهات، بل تعيد تصميم البيئة التي تنتجها، ولهذا فإصلاح سوق العمل ليس قضية فرعية مقارنة بإصلاح الاقتصاد أو البنك المركزي أو الكيانات، بل هو في قلبها جميعاً، فلا قيمة لكل حديث عن النمو إذا بقي الدخول إلى الوظيفة مرهوناً بالعلاقات والضمانات البدائية، ولا معنى للحديث عن الكفاءة إذا ظلت الوظيفة العامة أسيرة الجمود، وبقي التدريب أبطأ من السوق، وظلت الحماية منفصلة عن التشغيل

إن الدولة التي تريد فعلاً توليد الوظائف لا يكفي أن تعلن عنها، بل يجب أن تختصر الطريق إليها، وتنظم الثقة حولها، وتبني البنية التي تجعل الوصول إليها أكثر عدلاً وسرعة ووضوحاً

ولهذا فإن المعركة الحقيقية ليست ضد "الضمان التجاري" بوصفه عرضاً منفرداً، بل ضد الفكرة التي سمحت له أن يصبح هذا طبيعياً، او مقبولاً ، "أن يدخل الإنسان إلى سوق العمل بلا سجل مهني موثوق، وبلا هوية تشغيلية متكاملة، وبلا دولة تنظم علاقته بالسوق من البداية"

حين تتغير هذه الفكرة، يتغير معها كل شيء:

- يصبح التوظيف أقرب إلى الكفاءة من العلاقات.
- ويصبح التدريب أقرب إلى الحاجة من البطء.
- وتصبح الحماية حقاً أوضح وأقرب إلى الناس.
- وتستعيد الدولة معناها الحقيقي: ضامنة للفرص لا منتجة للعوائق.

وبهذا، فإصلاح سوق العمل ليس مجرد باب من أبواب الإصلاح الإداري، بل أحد أوضح الاختبارات على أن هل الدولة تريد فعلاً أن تتحول من دولة تدير الاختناقات، إلى دولة تصنع الإمكانات؟

أزمة السيولة المفتعلة:
بين المضاربة ومساعي كبح الانهيار الاقتصادي

■ د. محمد قاسم المفلحي
أستاذ الاقتصاد المالي والنقدي
في جامعة عدن

■ في هذا المقال، نناقش أسباب الأزمة وسبل معالجتها، مع التركيز على أهمية إعادة توجيه السيولة إلى الجهاز المصرفي وكبح الانهيار الاقتصادي.

تشهد الساحة الاقتصادية حالياً أزمة سيولة حادة، قد تهدد ما تحقق من تعافي نسبي في سعر الصرف وتؤثر على قيمة العملة الوطنية. ومع ذلك، فإن الأزمة ليست ناتجة عن شحة حقيقية في السيولة، بل هي نتيجة احتكار السيولة من قبل بعض الجهات بهدف المضاربة بالعملة. في هذا المقال، نناقش أسباب الأزمة وسبل معالجتها، مع التركيز على أهمية إعادة توجيه السيولة إلى الجهاز المصرفي وكبح الانهيار الاقتصادي

الدولة تعاني من أزمة في الموارد، وليس شحة في السيولة، حيث يوجد فائض معروض نقدي كبير وصل خلال السنوات الماضية إلى أكثر من سبعة تريليون ريال يمني. المشكلة تكمن في عدم قدرة الدولة على تحصيل مواردها بكفاءة، وامتناع بعض الجهات الحكومية الإيرادية عن التوريد إلى حساب الحكومة في البنك المركزي. كما أن الفساد المتفشي في معظم مؤسسات الدولة يساهم أيضاً في تفاقم الأزمة

الأزمة الحالية في السيولة هي أزمة مفتعلة، حيث تشكل العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي النسبة الأكبر في مكونات العرض النقدي، وتحتفظ بها شركات الصرافة والتجار والأفراد بهدف المضاربة بالعملة. عندما بدأ البنك المركزي يحقق تعافياً نسبياً في سعر الصرف، احتفظوا

بأكبر قدر ممكن من السيولة المحلية منتظرين الفرصة للمضاربة، وتوقعوا أن البنك المركزي سيعمل على توحيد سعر صرف العملة الوطنية عند سعر صرف 140 ريال يمني/ريال سعودي، مما سيؤدي إلى تعافي قيمة العملة المحلية بشكل أكبر، وبالتالي يسعون إلى تحقيق أرباح من خلال المضاربة بالعملة والاستفادة من فارق سعر الصرف

من المهم الإشارة إلى أن أي عملية إصدار نقدي جديد من قبل البنك المركزي لمعالجة أزمة السيولة المفتعلة ستكون لها عواقب وخيمة، حيث ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وتفاقم التضخم، مما سيؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتهديد التعافي النسبي الذي تحقق في سعر الصرف. هذا الإجراء سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، وسيقوض الجهود المبذولة لوقف الانهيار الاقتصادي

الحل يكمن في إغلاق الحسابات الموجودة في شركات الصرافة للأفراد والمنشآت التجارية، حيث أن فتح الحساب الجاري لدى شركات الصرافة مخالف للقوانين المصرفية. يجب على البنك المركزي إصدار أمر لسحب الأموال من شركات الصرافة وإغلاق هذه الحسابات، وتطبيق عقوبات رادعة على المخالفين. ولتحقيق ذلك، يجب إعطاء مهلة محددة لأصحاب الحسابات لإغلاقها، على سبيل المثال أسبوع من تاريخ الإعلان، مع تحذيرهم بأنه بعد مرور هذه الفترة سيتم مصادرة الأموال الموجودة في هذه الحسابات

كما يجب تحذير شركات الصرافة المخالفة بأنه سيتم إغلاقها وسحب الترخيص بالإضافة إلى العقوبات المالية في حال استمرارها في مخالفة القوانين المصرفية بعد مرور الفترة المحددة. بإغلاق هذه الحسابات، سيعمل التجار والأفراد على سحب السيولة من شركات الصرافة وإعادة ضخها في الجهاز المصرفي عبر البنوك، مما سيساهم في إعادة توجيه النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى مساره الطبيعي، ويساعد على الحد من أزمة السيولة المفتعلة وتحسين الوضع الاقتصادي

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن إجراءات البنك المركزي لزيادة سعر الفائدة على المدخرات إلى 18% قد تواجه تحديات، حيث يعتمد نجاح هذا الإجراء على تحقيق التوازن النقدي، الذي يتضمن السيطرة على سعر الصرف وكبح التضخم، وهي عوامل حاسمة في جذب المدخرات. كما أن هناك مخاوف من أن هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، مما قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار، ويحد من قدرة المستثمرين على الحصول على القروض، مما يقلل من جاذبية الاستثمار

أيضاً، يجب على البنك المركزي معالجة أزمة الثقة في الجهاز المصرفي، حيث أن تجميد ودائع العملاء قبل عام 2015 ما زال قائماً، مما يؤثر على ثقة العملاء في الجهاز المصرفي. يجب على البنك المركزي اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة وضمان حقوق المودعين

بالتالي فإن الهدف من إجراءات البنك المركزي برفع سعر الفائدة على المدخرات إلى 18% هو جذب المدخرات واستعادة جزء كبير من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى مساره الطبيعي عبر القنوات الرسمية، إلا أن ذلك سيواجه التحديات التي تم ذكرها سابقاً، لذلك لابد من دراسة كل إجراء بدقة مع دراسة التحديات التي ممكن تواجه هذا الإجراء والعمل على حلها

إفلاس شركات الصرافة..
الأسباب الرئيسية والتوصيات الاستراتيجية لتنظيم السوق المصرفي

■ د. عيسى أبو حليقه
مستشار في تطوير الاعمال
وخبير اقتصادي

لمحه حول القطاع المصرفي في اليمن خلال الفترة (2015 - 2026)

منذ عام 2015، لم يكن الاقتصاد اليمني مجرد ضحية للنزاع، بل تحول القطاع المصرفي إلى ساحة معقدة من الصراع النقدي والمؤسسي. من "استنزاف الاحتياطيات" في صنعاء إلى "نقل المقر" إلى عدن، وصولاً إلى الواقع الحالي في عام 2026، يمر النظام المالي اليمني بأدق مراحله التاريخية

رغم نقل المقر الرئيسي في سبتمبر 2016، واجه البنك المركزي في عدن عقبات هيكلية كبرى. لم يكن التحدي تقنياً فحسب، بل تمثل في إدارة كتلة نقدية منقسمة، وتآكل في القوة الشرائية للريال الذي تجاوز في بعض الفترات حاجز الـ 2000 ريال للدولار. اليوم، نرى تحولاً استراتيجياً نحو "الرقمنة" وفرض نظام "السويفت" كأداة قانونية لاستعادة السيطرة على القرار المالي المركزي

منذ اندلاع النزاع، مر القطاع المصرفي بثلاث محطات رئيسية:

• مرحلة الاستنزاف (2015-2016):

استنزاف الاحتياطيات الخارجية في صنعاء وتوقف الدورة النقدية الرسمية

• مرحلة الانقسام (2016-2023):

بدأت بقرار نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن في سبتمبر 2016، مما أدى إلى وجود سلطتين نقديتين، وعملتين مختلفتين في القيمة الشرائية

• مرحلة التصعيد واستعادة السيطرة (2024 - الآن):

توجه البنك المركزي في عدن لفرض قرارات صارمة لنقل مراكز عمليات البنوك التجارية من صنعاء إلى عدن، واستخدام نظام "السويفت" كأداة ضغط قانونية

البنك المركزي في عدن: التحديات والإنجازات

رغم انتقال المقر، واجه البنك المركزي في عدن عوائق حالت دون قيامه بمهامه الكاملة كمقرض

أخيـــر:

• أزمة المقاصة:

ظلـــت غرفـــة المقاصـــة فـــي عـــدن تواجـــه صعوبـــات فنيـــة، ممـــا أعـــاق تســـوية المعـــاملات بيـــن البنـــوك بكفـــاءة

• تذبذب العملة:

شـــهد الريـــال فـــي مناطـــق الشـــرعية تراجعـــاً قياســـياً (تجـــاوز حاجـــز 2000 ريـــال للـــدولار فـــي بعـــض الفتـــرات)، نتيجـــة تراجـــع الصـــادرات النفطيـــة والاعتمـــاد علـــى الكتلـــة النقديـــة المطبوعـــة

• التحول نحو الرقمنة:

أطلـــق البنـــك المركـــزي "الشـــبكة الموحـــدة للأمـــوال" (UNS) لضبـــط عمليـــات التحـــويلات الماليـــة وتقليـــص دور الســـوق الســـوداء

لمحه حول قطاع شركات الصرافة التي تخضع لسلطة ورقابة البنك المركزي عدن

وفقـــاً لآخـــر الإحصائيـــات الصـــادرة عـــن البنـــك المركـــزي اليمنـــي فـــي عـــدن والتقاريـــر الميدانيـــة المحدثـــة حتـــى بدايـــات عـــام 2026، يمكـــن تلخيـــص خارطـــة شـــركات الصرافـــة فـــي مناطـــق ســـيطرة الحكومـــة الشـــرعية كمـــا يلـــي:

الإجمالـــي التقريبـــي للشـــركات المرخصـــة حتـــى عـــام 2023، أعلـــن البنـــك المركـــزي عـــن قائمـــة تضـــم 360 شـــركة ومنشـــأة صرافـــة مرخصـــة تعمـــل فـــي المناطـــق التابعـــة للحكومـــة الشـــرعية.

ومـــع ذلـــك، طـــرأت تغييـــرات كبيـــرة خلال عامـــي 2024 و2025 وبدايـــة 2026 نتيجـــة حـــملات التصحيـــح النقـــدي:

• عـــدد الشـــركات والمنشـــآت الفرديـــة: يتـــراوح حاليـــاً بيـــن 300 إلـــى 340 كيانـــاً مرخصـــاً، بعـــد ســـحب وإيقـــاف تراخيـــص عشـــرات الشـــركات المخالفـــة

• التوزيـــع الجغرافـــي للمنشـــآت الفرديـــة: تتصـــدر عـــدن بنحـــو 46 منشـــأة، تليهـــا تعـــز بـــ 43، ثـــم مـــأرب بـــ 41، وحضرمـــوت بـــ 31 منشـــأة

حـــملات الإغلاق وســـحب التراخيـــص - أحـــدث البيانـــات خلال الأشـــهر الأخيـــرة مـــن عـــام 2025 ومطلـــع عـــام 2026، كثـــف البنـــك المركـــزي مـــن إجراءاتـــه الرقابيـــة، ممـــا أدى إلـــى:

• إيقاف وسحب تراخيص:

تـــم إيقـــاف أكثـــر مـــن 37 منشـــأة صرافـــة خلال أســـبوع واحـــد فقـــط فـــي يوليـــو 2025 بســـبب مخالفـــات تتعلـــق بالمضاربـــة بالعملـــة

• قرارات مطلع 2026:

أصـــدر المحافـــظ قـــرارات فـــي ينايـــر 2026 بســـحب وإيقـــاف تراخيـــص 7 شـــركات ومنشـــآت إضافيـــة منهـــا شـــركات "رغـــوان إكســـبرس"، "مرســـال مونـــي"، و"فـــرع شـــركة بـــن أميـــن غنـــام" لمخالفتهـــا تقاريـــر النـــزول الميدانـــي

أسباب تعثر وإفلاس شركات الصرافة في الجنوب: الأسباب والنتائج

شـــهدت مدينـــة عـــدن والمحافظـــات الجنوبيـــة موجـــة إفلاس لعـــدد مـــن شـــركات الصرافـــة (قـــدرت بعـــض التقاريـــر تأثـــر 40% مـــن الشـــركات الصغيـــرة). الانفوجرافيـــك التالـــي يوضـــح اســـباب افلاس بعـــض شـــركات الصرافـــة والحلـــول المقترحـــه لمعالجتهـــا:

وتعـــود الأســـباب إلـــى العوامـــل التاليـــة:

1. المضاربـــة المحفوفـــة بالمخاطـــر:

قيـــام العديـــد مـــن الصرافيـــن

التوزيع الجغرافي للمنشآت الفردية

عـــدن	تعـــز	مـــأرب	حضرموت
46	43	41	31

بالمضاربة بالعملة باستخدام "ودائع العملاء"، وعند تحسن الريال المفاجئ أو استقراره، عجزوا عن تغطية الفوارق المالية

2. تحول الصرافين إلى "بنوك":

ظل تجاوزت شركات الصرافة دورها القانوني (بيع وشراء العملات والحوالات) إلى قبول الودائع وفتح حسابات جارية للعملاء بفوائد أو بدون، واستثمار هذه الأموال في مشاريع عقارية وتجارية طويلة الأجل، مما خلق فجوة هائلة بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول غير السائلة، وبدون غطاء قانوني أو رقابة، مما أدى لتعرضهم لهزات سيولة عند طلب العملاء لسحب أموالهم دفعة واحدة

3. الاستثمار في العقارات:

قيام معظم الصرافيين في الاستثمار في العقارات وشراء الاراضي باسعار مرتفعه وعالية شمالا وجنوبا وتعرضت اسواق العقارات في اليمن الى ركود مما ادى الى تعرض الصرافيين الى خسارة كبيرة وعجزهم عن سداد الالتزامات المالية لودائع العملاء المودعين لديهم وكذلك توفير سيولة كافية للمضاربة في العملات

4. ضعف ثقافة الاستثمار:

الكثير من الصرافيين في اليمن ليس لديهم خبرة كبيرة في مجال الاستثمارات وخاصة في مجال الاسواق المالية العالمية وكذلك اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحه في الاسواق محليا واقليميا ودوليا

5. الإجراءات الرقابية الصارمة:

حملات الإغلاق التي نفذها البنك المركزي ضد الشركات غير المرخصة أو المتورطة في غسيل الأموال والمضاربة، مما كشف هشاشة مركزها المالي

6. أزمة السيولة المحلية:

نقص الفئات النقدية

(500 و1000 ريال) واكتناز التجار للعملة الصعبة بعيداً عن الدورة المصرفية

7. تاسيس لجنة الواردات من قبل البنك المركزي عدن:

معظم شركات الصرافة تقوم بتحقيق ارباح من خلال المضاربة بالعملة المحلية الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية وتم ضبط وتنظيم المضاربة في العملات بنسبة 80% من قبل البنك المركزي عدن

8. تعافي الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية الاخرى:

نتيجة للاصلاحات والاجراءات التي قام بها البنك المركزي عدن مؤخرا ومنها تشكيل لجنة الاستيراد وضبط المضاربة بالعملات الاجنبية مقابل الريال اليمني وتشديد الراقابة على شركات الصرافة وضبط شركات الصرافة المخالفة وايقافها عن مزاولة انشطتها

9. المضاربة الشرسة على العملة:

استغلال الهوامش السعرية الكبيرة للريال اليمني أمام العملات الأجنبية. عند حدوث استقرار نسبي أو تدخلات مفاجئة من البنك المركزي، تتعرض هذه الشركات لخسائر رأس مالية ضخمة لا تستطيع تغطيتها

10. ضعف القاعدة الرأسمالية:

تعمل العديد من المنشآت برؤوس أموال هزيلة لا تتناسب مع حجم العمليات التي تديرها، مما يجعلها عرضة للانهيار عند أول سحب جماعي للودائع (Bank Run)

11. تعدد الشبكات وازدواجية القيود:

غياب شبكة موحدة وشفافة لسنوات سمح بوجود قيود دفتيرية وهمية وحوالات "في الهواء" دون غطاء نقدي حقيقي

12. الانقسام النقدي:

فرض قيود مختلفة بين صنعاء وعدن أدى إلى تشتت السيولة وزيادة تكاليف التشغيل والمخاطر القانونية

تجارب دولية وبنوك مركزية ناجحة

يمكن لليمن الاستفادة من تجارب دول واجهت تحديات مشابهة في تنظيم قطاع الصرافة والسيولة:

1. تجربة الأردن (تنظيم الصرافة):

طبق البنك المركزي الأردني نظام تصنيفات دقيق لشركات الصرافة (فئة أ، ب، خ) مع اشتراطات تقنية صارمة لكل فئة، مما حد من المخاطر المالية وزاد من كفاءة الرقابة. ويتميز البنك المركزي الاردني في القوة في الرقابة المصرفية (Central Bank of Jordan) وفرض شروط قاسية للسيولة والاحتياطي الإلزامي، مما جعل بنوكه من الأكثر أماناً في المنطقة

2. تجربة مصر (الشمول المالي):

نجحت مصر في تقليص الاقتصاد غير الرسمي من خلال التوسع في "المحافظ الإلكترونية" وربط الخدمات الحكومية بالدفع الإلكتروني، مما أجبر السيولة المكتنزة في المنازل على الدخول إلى الدورة المصرفية

3. تجربة العراق (المنصة الإلكترونية):

تبني استخدام منصة إلكترونية نظام "نافذة بيع العملة" مرتبطة بالاحتياطي الفيدرالي والربط مع البنوك الدولية لضبط ومراقبة حركة الدولار وتجفيف منابع السوق

السوداء وهو ما يسعى البنك المركزي في عدن لمحاكاته لضمان عدم تهريب العملة الصعبة

4.كينيا: ضعف الشمول المالي ونقص السيولة:

إطلاق نظام M-Pesa، الذي حول الهواتف المحمولة إلى بنوك متنقلة، مما رفع نسبة الشمول المالي إلى 80% وقلل الحاجة للسيولة الورقية

آراء الخبراء والمؤسسات الدولية حول تنظيم القطاع المصرفي في اليمن

وفقاً لتقرير مشاورات المادة الرابعة لـ صندوق النقد الدولي (IMF) الصادر في 3 أبريل 2026:

• **صندوق النقد الدولي:**

شدد على ضرورة "الاستقلال المؤسسي" للبنك المركزي في عدن وحماية سياساته النقدية من الضغوط المالية الحكومية. كما أكد أن إعادة هيكلة البنوك التجارية التي تضررت ميزانياتها بسبب الانقسام هو "أولوية قصوى"

• **البنك الدولي:**

في تقرير "مرصد الاقتصاد اليمني" (يناير 2026)، أشار إلى أن "الجمود في قطاع الهيدروكربونات" (توقف تصدير النفط) جعل القطاع المصرفي هو خط الدفاع الأخير، وأن الفشل في رقمنة هذا القطاع سيؤدي إلى "انهيار كامل في القوة الشرائية"

• **خبراء دوليون (Chatham House):**

يرون أن الحل لا يمكن أن يكون تقنياً فقط؛ بل يتطلب "اعترافاً دولياً موحداً" بإجراءات البنك المركزي في عدن لإجبار البنوك في صنعاء على الامتثال، منعاً لعزل اليمن عن نظام "سويفت" العالمي

التوصيات الاستراتيجية للحد من إفلاس شركات الصرافة

تحولت شركات الصرافة في اليمن من "وسيط مالي" إلى "بنوك ظل" تمارس أنشطة مصرفية تفوق قدرتها الرأسمالية، وللحد من تعثرها ينبغي:

•

رفع متطلبات رأس المال:

تطبيق قرارات البنك المركزي (عدن) لعام 2025 التي رفعت رأس مال شركات الصرافة بشكل تدريجي لضمان وجود ملاءة مالية لمواجهة الأزمات

• **الفصل بين الأنشطة:**

منع شركات الصرافة من ممارسة أعمال البنوك (مثل قبول الودائع ومنح القروض بفوائد)، وحصر نشاطها في الحوالات وبيع وشراء العملات

• **التحول الرقمي الإلزامي:**

إلزام الشركات بربط أنظمتها المحاسبية بالبنك المركزي وتطبيق نظام "الشبكة الموحدة للحوالات" لضمان الشفافية ومنع غسل الأموال

• **نظام "سقف الالتزامات":**

فرض سقف محدد للعمليات اليومية لكل شركة بناءً على ضماناتها النقدية المودعة لدى البنك المركزي، ومنعها تماماً من ممارسة المضاربة بأموال المودعين

• **إدارة المخاطر التشغيلية:**

إلزام الشركات بتبني أنظمة حوكمة (Governance) وتعيين ضباط امتثال (Compliance Officers) لمراقبة مخاطر السيولة والعملة بشكل دوري

• **نظام التأمين التعاوني:**

إنشاء صندوق تأمين تعاوني بين شركات الصرافة الكبرى لتعويض العملاء في

حال تعثر إحدى الشركات الصغيرة، مما يمنع حدوث "أثر الدومينو"

تنظيم القطاع المصرفي وتوفير السيولة

يعاني القطاع من أزمة ثقة حادة أدت إلى هروب الكتلة النقدية إلى الأسواق الموازية

• تفعيل "معايير كاميلز" (CAMELS):

وهي معايير دولية لتقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، والسيولة، لضمان استمرارية البنوك التجارية والإسلامية

• تعزيز المدفوعات الإلكترونية:

التوسع في استخدام "المحافظ الإلكترونية" لتقليل الاعتماد على السيولة النقدية (Cash) في المعاملات اليومية، مما يخفف الضغط على الأوراق النقدية التالفة أو المفقودة

• التحول نحو الاقتصاد الرقمي:

بدلاً من البحث عن "السيولة الورقية"، يجب تسريع اعتماد المحافظ الإلكترونية (E-Wallets) وربطها بالبنوك، مما يقلل الضغط على العملة المادية ويقلل فرص التلاعب والمضاربة

• تنشيط سوق ما بين البنوك (Interbank Market):

تفعيل أدوات السياسة النقدية التي تسمح للبنوك بتبادل السيولة فيما بينها، وتوفير نافذة إقراض أخيرة من البنك المركزي للبنوك المتعثرة وليس لشركات الصرافة

• تأسيس نظام "ضمان الودائع":

إنشاء صندوق وطني لضمان الودائع برأس مال مشترك بين الحكومة والبنوك، لضمان استرجاع المودعين لأموالهم (حتى سقف معين) في حال إفلاس أي بنك

• تطوير الحوكمة والشفافية:

إلزام البنوك وشركات الصرافة الكبرى بنشر قوائم مالية مدققة دورياً من قبل شركات

مراجعة دولية، لإعطاء انطباع بالاستقرار والمصداقية

• نظام المزادات المفتوحة:

الاستمرار في مزادات بيع العملة الأجنبية عبر منصات دولية (مثل بلومبرغ) لسحب السيولة بالريال اليمني من السوق وضمان وصول العملة الصعبة للمستوردين الحقيقيين

• تفعيل المزادات العلنية للنقد الأجنبي:

الاستمرار في نظام المزادات الأسبوعية لضمان توفير العملة الصعبة للاستيراد عبر القنوات الرسمية، مما يقلل الضغط على "السوق الموازية"

• التحول الرقمي الشامل:

تفعيل "الشبكة الموحدة للأموال" (UNS) بشكل إلزامي لكافة التحويلات، مما يتيح للبنك المركزي رؤية لحظية (Real-time monitoring) لكافة التدفقات المالية

• معالجة "تشابك الميزانيات" (Sovereign-Bank Nexus):

تقليل اعتماد الحكومة على السحب على المكشوف من البنك المركزي، والبدء بإصدار صكوك إسلامية وسندات خزينة للمؤسسات المالية لامتصاص السيولة الفائضة وتوجيهها نحو مشاريع تنموية

• إعادة هيكلة البنوك الحكومية:

ضخ دماء جديدة وتحديث الأنظمة التقنية في البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف الزراعي (كاك بنك) ليكونا نماذج ناجحة لاستعادة ثقة العملاء في البنوك الجكومية

• تفعيل "الشبكة الموحدة للأموال" (UNS):

لضمان شفافية التحويلات والرقابة اللحظية.

• إصدار صكوك وسندات خزينة:

لامتصاص السيولة الفائضة وتوجيهها نحو التنمية بدلاً من المضاربة

الخلاصة:

إن إنقاذ القطاع المصرفي في اليمن يبدأ من سحب وظائف البنوك من الصرافين وإعادتها للبنوك، مع تحديث هذه البنوك تقنياً لتواكب احتياجات السوق في 2026. بدون هذه الخطوة الجريئة، ستظل أموال المودعين وقوداً للمضاربة بالعملة

ومن وجهة نظري: إن استقرار القطاع المصرفي اليمني يرتكز على مثلث: "الشفافية في المزادات، الرقمنة الشاملة، وفصل السياسة عن النقد". وبدون معالجة أزمة "ثقة المودعين"، ستظل البنوك تعاني من نقص السيولة مهما تمت طباعة عملات جديدة

الاقتصاد ساحةً للحرب:

التصعيد الأفقي الإيراني وهشاشة الخليج وحدود البدائل اليمنية

■ خلدون أ. حـ عبدالله
قسم الدراسات الحربية - جامعة كينجز كولينج لندن

■ ضمن التحولات التي شهدتها جولة الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، انتقل الاقتصاد من كونه قطاعاً متأثراً بالحرب إلى ساحة مركزية في إدارتها.

وقد جاء ذلك عبر استراتيجية التصعيد الأفقي التي انتهجتها طهران لتقليص فجوة الإمكانات بينها وبين خصومها، وتوليد آثار تتجاوز ساحة المعركة وأطرافها المباشرين نحو بنية الاقتصادين الإقليمي والدولي، بما يحيل أعباء الحرب على الولايات المتحدة وحلفائها، وينذر بتداعيات اقتصادية متضاعفة

الاقتصاد والحرب: من متغير تابع إلى أداة محورية

يعد الاقتصاد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالحرب وتأثراً بها. فكما أوضح المؤرخ بول كينيدي في تحليله لصعود القوى الكبرى وأفولها، يرتبط بقاء الدول بقدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري والجهد الحربي. وقد أدركت الدول هذه المعادلة عبر تجارب تاريخية متعددة؛ فكان وزير الخزانة البريطاني عضواً في مجلس الحرب خلال الحربين العالميتين، كما أنشأت بريطانيا وزارة الذخيرة لضمان التوازن الدقيق بين لوجستيات الحرب والاقتصاد الوطني. واليوم، يعد وزير الخزانة عضواً في مجلس الأمن الوطني في عدد من الدول ذات الهياكل المؤسسية المماثلة

على مستوى التأثير، تنعكس الصراعات على الاقتصاد بصورة مباشرة من خلال الأضرار المادية التي تلحق بالمنشآت الاقتصادية والمرافق الإنتاجية، سواء بفعل الاستهداف العشوائي أو الممنهج ضمن استراتيجيات تهدف إلى تدمير قدرات

الخصم أو عسكرة المرافق الاقتصادية لخدمة الإنتاج الحربي. كما يتأثر الاقتصاد بصورة غير مباشرة من خلال التضييق على الموانئ والمنافذ، واضطراب الحركة التجارية وسلاسل الإمداد، وإغلاق الأسواق، وتجنيد الأيدي العاملة في الجبهات، وغيرها من التداعيات العامة للحرب

إلا أن الحرب الدائرة في الشرق الأوسط أظهرت نقلة تصعيدية في العلاقة بين الاقتصاد والحرب، إذ لم يعد الاقتصاد مجرد قطاع متضرر، بل أصبح جزءاً من مفاعيل المعركة وإدارة توازناتها على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، وذلك عبر استراتيجية التصعيد الأفقي التي تبنتها طهران في مواجهة التفوق النوعي للولايات المتحدة وإسرائيل

الاستراتيجية الإيرانية والتداعيات الاقتصادية

يعد التصعيد الأفقي أحد أدوات الحروب غير المتكافئة، حيث يعمد الطرف الأضعف إلى تعويض فارق القوة وعدم القدرة على مجاراة التصعيد الرأسي " أي زيادة كثافة الضربات أو استخدام أسلحة أشد فتكاً " من خلال توسيع رقعة الحرب جغرافياً وقطاعياً. وبهذا، يسعى إلى توليد نتائج مضاعفة عبر نقل مركز ثقل الصراع من بعده العسكري المباشر إلى البنية الأوسع للنظام الإقليمي والدولي. والهدف من ذلك خلق ضغط عكسي على الطرف المهاجم، من خلال تعقيد قدرته على ضبط نسق الحرب وشدتها، وإثارة ضغوط إضافية من الحلفاء والأطراف المتضررة من توسع نطاق الصراع

من هذا المنطلق، عمدت طهران منذ الأيام الأولى للحرب إلى استهداف دول الخليج ومراكزها المدنية وبناها التحتية ومنشآتها النفطية، مع ترك هامش لمزيد من التصعيد. ولا يهدف هذا النمط من الاستهداف إلى إحداث أضرار مادية فحسب، بل إلى إنتاج أثر نفسي واستراتيجي

يتجاوز حجم الضرر المباشر. وعلى المنوال ذاته، جاء إغلاق مضيق هرمز ليشكل حلقة أخرى في التصعيد الأفقي، تمتد آثارها إلى ما هو أبعد من التضييق على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. فالمضيق يمثل ممراً حيوياً لنحو خُمس احتياجات الأسواق العالمية من النفط والغاز، وهما شريانان أساسيان للطاقة والنقل والصناعات التحويلية. كما تمر عبره قرابة 46% من صادرات اليوريا العالمية، بما ينذر بتداعيات قد تمتد إلى الأمن الغذائي العالمي

ويزداد عمق الأزمة في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا، التي أثرت بدورها في واردات الهيدروكربونات إلى الأسواق الأوروبية، بعد عقود من الاعتماد الكبير على روسيا. كما أن روسيا وأوكرانيا كانتا من كبار مصدري القمح إلى الأسواق العالمية. وبرغم محاولة الولايات المتحدة وشركاء آخرين سد بعض الفجوات الغذائية، فإن التوتر في هرمز ينذر بمزيد من الأعباء والتحديات

وبصورة إجمالية، يمكن لهذه الأزمة المركبة أن تنعكس على حجم الإنتاج الصناعي والزراعي، وعلى مستويات العرض في الأسواق العالمية، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية والمنتجات الأساسية، إضافة إلى زيادة تكاليف الشحن نتيجة ارتفاع أسعار التأمين والوقود. وتعد الدول الحليفة للولايات المتحدة، ولا سيما دول الخليج والاتحاد الأوروبي، من أكثر الأطراف تعرضاً لهذه التداعيات. ومن ثم، قد تتحول هذه الدول إلى مصادر ضغط على واشنطن، وهو ما يظهر في مواقف قادة عدة دول رفضوا الانخراط المباشر في الحرب، وفي النقاش الأوروبي المتجدد حول الحاجة إلى سياسة خارجية أكثر استقلالاً عن القيادة الأمريكية

الخليج واليمن: بين الهشاشة الاستراتيجية والفرط في التبسيط

في المقابل، كشفت الحرب عن هشاشة استراتيجية لدى دول الخليج على المستويات السياسية والعسكرية والجغرافية. فقد بدا أن سياسة بناء القواعد الأجنبية دون اتفاقيات حماية ملزمة قد تنتج نتائج محدودة، وربما عكسية. كما أن النظر إلى التنمية بوصفها مشروعاً محلياً منفصلاً عن البيئة الإقليمية يمثل قصوراً استراتيجياً واضحاً؛ فالجغرافيا تظل أحد أهم عناصر قوة الدول وضعفها، ومتى جرى إغفالها جاءت النتائج مضاعفة

لذلك، وبعيداً عن الصراع القائم، من المتوقع أن تولد الجولة الأخيرة من التصعيد آثاراً تشبه الدومينو في الخليج العربي، ولا سيما على مشاريع كبرى مثل رؤية 2030 في السعودية، والمركز المالي لدبي، والمكانة الإقليمية للخليج بوصفه مقراً للشركات الكبرى. ولعل أولى تجليات هذه التداعيات ظهرت في توجه بعض شركات البيانات والتكنولوجيا الكبرى إلى تطبيق بروتوكولات طوارئ تتعلق بمراكزها في الخليج، وهو ما قد يتحول من إجراء مؤقت إلى نمط أكثر استدامة إذا استمرت البيئة الأمنية في التدهور

في هذا السياق، برزت بعض الأطروحات التي تدعو إلى استثمار الأزمة الراهنة لتقديم اليمن بوصفه منفذاً بديلاً لتصدير نفط

الخليج عوضاً عن هرمز. ورغم أن هذه الرؤية تستند إلى حقيقة جغرافية تتصل بموقع اليمن، فإنها تنفصل إلى حد بعيد عن الواقع السياسي والأمني، ما يجعلها مقاربة مجافية للواقع على المستويين الجيوسياسي والجيواقتصادي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية

أولاً، تختزل هذه الرؤية الأزمة في كونها أزمة إغلاق مضيق، وتفشل في استيعاب الصورة الأشمل:

أي أنها عملية توسعة أفقية للصراع نحو القطاع الاقتصادي وجغرافيا الخليج بأكملها. كما أنها لا تستوعب التداعيات الاقتصادية على الخليج في صورتها المركبة

ثانياً، إن مشاريع إنشاء أنابيب لتصدير النفط تتطلب وقتاً طويلاً، واستثمارات ضخمة، وشركات متخصصة، ومراحل فنية معقدة تبدأ من المسوحات والتخطيط والتعبيد وصولاً إلى التنفيذ والتشغيل.

ويمكن القول إن الوضع الراهن في المنطقة طارد لمثل هذه الاستثمارات، لا جاذب لها

ثالثاً، إذا كانت دول الخليج، رغم امتلاكها أنظمة دفاع جوي متقدمة، تواجه تحديات في حماية منشآتها الحيوية، فكيف يمكن لليمن أن يؤمّن أنابيب تمتد آلاف الكيلومترات، في وقت تعجز فيه الحكومة اليمنية عن تصدير نفطها بصورة مستقرة نتيجة الاستهداف الحوثي للموانئ والمنشآت النفطية؟

رابعاً، ترتبط مثل هذه المشاريع بعقود طويلة الأجل بين أطراف استثمارية وسياسية متعددة،

وهو ما يتطلب حكومة مركزية مستقرة وقوية، ومؤسسة أمنية موحدة، واقتصاداً وطنياً متماسكاً. وفي ظل غياب الوضوح بشأن مستقبل الدولة اليمنية، واستمرار سلطات الأمر الواقع والحكومات المحلية في إدارة الموارد والمرافق الإيرادية بعيداً عن الحكومة المركزية ومؤسساتها المالية، وفي مقدمتها البنك المركزي، يظل الحديث عن مشاريع من هذا النوع أقرب إلى الطرح النظري منه إلى السياسة الواقعية

خلاصة

عبر التصعيد الأفقي ونقل مركز ثقل الحرب من ساحات المعركة إلى بنية النظامين الإقليمي والدولي، انتقل الاقتصاد من كونه متغيراً تابعاً في الحرب إلى أداة محورية في إدارتها. ومن خلال توسيع الصراع نحو جغرافيا الخليج ومضيق هرمز وأسواق الطاقة العالمية، تسعى طهران إلى توليد تداعيات متضاعفة على أمن الطاقة والغذاء العالميين، وعلى موازين العرض والطلب، وتكاليف الشحن والتأمين، بما يخلق ضغطاً عكسياً على واشنطن من حلفائها والأطراف المتضررة عموماً

وفي الخليج، كشفت الحرب هشاشة النموذج الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، ولا تزال آثارها مرشحة للتبلور في صورة تراجع الاستثمارات أو تعثر بعض المشاريع التنموية الكبرى. وفي المقابل، تظل أطروحات تحويل اليمن إلى منفذ بديل عن هرمز مقاربات تفصل الجغرافيا عن السياسة، وتفشل في تفسير طبيعة الأزمة واستيعاب تحديات المشهد اليمني على المستويين القصير والطويل

شركات الصرافة في المحافظات المحررة:
الواقع والمستقبل

■ د. محمد جمال الشعيبي
أستاذ المالية العامة
بجامعة عدن

■ شهد الاقتصاد اليمني خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية غير المستقرة، كان من أبرز مظاهرها تراجع دور القطاع المصرفي التقليدي وصعود شركات الصرافة كمؤسسات مالية بديلة. وقد لعبت هذه الشركات دور محوري في إدارة السيولة وتسهيل التحويلات وتمويل التجارة، خاصة في المحافظات المحررة.

إلا أن هذا الدور لم يكن دائما إيجابي، إذ أدى غياب التنظيم والرقابة إلى انحراف نشاط الصرافة من وسيط مالي إلى فاعل مؤثر في المضاربة على العملة، مما ساهم في تدهور سعر الصرف وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي

اولا: نشأة شركات الصرافة في المحافظات المحررة

1. لقد نشأ قطاع الصرافة في بيئة اقتصادية مضطربة اتسمت بضعف الجهاز المصرفي، وتراجع الثقة بالبنوك، الى جانب الاعتماد على الاقتصاد النقدي
2. مرحلة تاسيس هذه المؤسسات وصفت بمظاهر عديده أبرزها نمو عشوائي غير منظم، ايضت دخول مستثمرين غير متخصصين، في ظل غياب الإطار الرقابي الفعال
3. لعب الانقسام النقدي والمؤسسي بين المحافظات المحررة والمحافظات غير المحررة دورا في ازدواجية التراخيص، الذي ادى الى تضارب السياسات النقدية، وبالتالي ضعف السيطرة على السوق

ان قطاعات الصرافة في المحافظات المحررة يمثل انعكاس مباشر لطبيعة الاقتصاد اليمني في ظل الأزمات، حيث نشأ كحل بديل، ثم تحول إلى عنصر مؤثر في الاستقرار النقدي.

ثانيا: كيف تطور قطاع الصرافة.؟

لقد تطور هذا القطاع من خلال عدد من الأسباب منها

1. التوسع الكمي:

إذ شهد قطاع الصرافة

توسع كبير من حيث عدد الشركات، وانتشار الفروع، وحجم التعاملات

2. بديل مصرفي:

حيث مارست شركات الصرافة وظائف ليست من ضمن اختصاصها ولا يخولها القانون القيام بذلك، مثل استقبال الأموال (حسابات)، تنفيذ التحويلات (تجارية)، تمويل التجارة الدفع نيابة عن العميل

3. نظر لاعتماد اليمن على الاستيراد بما لا يقل عن 85% من احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وعلى رأسها الغذاء ط، الوقود، الدواء.

أصبحت مؤسسات الصرافة تلعب دور وسيط في التجارة الخارجية من خلال تمويل الواردات

ثالثا: أسباب انهيار قطاع الصرافة

1. أسباب هيكلية

هذه الاسباب تجسدت في ضعف النظام المصرفي، الى جانب غياب أدوات السياسة النقدية، وخصوصا انها في بيئة يشكل فيها الاقتصاد غير الرسمي انتشار واسع.

2. أسباب التنظيمية

وهي صفة سائدة وليست بجديدة على الاقتصاد اليمني، فكثير من القطاعات تتسم بضعف الرقابة، والافتقار الى وجود نظام رقابي إلكتروني، يقابلها غياب شبه تام فيما يتعلق بمعايير الشفافية والإفصاح

3. أسباب السلوكية

وهي الاسباب التي تمثل بدرجة أساسية غياب مبدأ الوطنية او الشعور بالمسؤولية الأخلاقية والدينية، اذ ان الكثير آثر تحقيق المصالحة الشخصية والتربح غير المشروع على حساب المصلحة العامة المتمثلة في استقرار وتحسن الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الدخول في المضاربة على العملة بيع

وشـــراء ممـــا زاد مـــن حـــدة الانهيـــار الاقتصـــادي ووتســـبب فـــي إفلاس زخـــروخ بعـــض هـــذه الشـــركات، الـــى جانـــب التلاعـــب بالأســـعار، والبحـــث عـــن البحـــث عـــن أربـــاح ســـريعة

4. الأسباب السياسية

لا يمكـــن اعفـــاء عـــدم الاســـتقرار السياســـي، مـــن التســـبب فـــي حالـــة الانقســـام المؤسســـي، فقـــد تداخلـــت الاســـباب السياســـية والصـــراع مـــع الاقتصـــاد

رابعا: تداعيات انهيار قطاع الصرافة

1. على سعر الصرف

اثـــر ذلـــك مـــن خلال تدهـــور قيمـــة العملـــة المحليـــة (الريـــال)، ومـــن ثـــم ارتفـــاع معـــدلات التضخـــم. ممـــا أدى إلـــى تـــآكل القـــدرة الشـــرائية للمواطنيـــن

2. على الاقتصاد

تســـبب ذلـــك فـــي اضطـــراب النشـــاط التجـــاري، وارتفـــاع تكاليـــف الاســـتيراد وتوســـع الســـوق الســـوداء.

3. على المجتمع

اثـــر علـــى فقـــدان الثقـــة بالنظـــام المالـــي مـــن قبـــل المجتمـــع، كمـــا ادى الـــى زيـــادة الأعبـــاء علـــى المواطنيـــن

وامـــام تلـــك التداعيـــات يمكـــن القـــول إن معالجـــة اخـــتلالات قطـــاع الصرافـــة يتطلـــب رؤيـــة شـــاملة تتجـــاوز الحلـــول الجزئيـــة، وتقـــوم علـــى إصلاح مؤسســـي عميـــق يعيـــد بنـــاء الثقـــة بالنظـــام المالـــي ويحقـــق الاســـتقرار الاقتصـــادي

خامسا: مستقبل شركات الصرافة

1. استمر هذا القطاع في ممارسة نشاطه دون تدخل رسمي يقيد ذلك ودون عودة حقيقية للقطاع المصرفي، فان السيناريو الابرز يتمثل في استمرار الفوضى، واستمرار انهيار العملة، وتوسع السوق غير الرسمي، بالتالي سوف يشهد الاقتصاد المزيد من التدهور

2. التدخل وتطبيق سياسات الإصلاح الفعلي، من خلال تنظيم هذا القطاع، وتعزيز الرقابة عليه، وادخاله ضمن النظام المالي الرسمي، فذلك قد يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للوطن وتحقيق الأمان والضمان للمستثمرين في ذلك القطاع

3. التحول المؤسسي (في حال تطبيق الإصلاح)، طبيعي ان يعقب الاصلاح واالتنظيم خطوات اكثر فعالية، قد تتضمن تحويل شركات الصرافة الكبرى إلى مؤسسات مالية منظمة، الى جانب دمجها تدريجيا في القطاع المصرفي

سادسا: الخلاصة

1. ان قطاع الصرافة قد نشأ نتيجة لغياب القطاع المصرفي القليدي

2. أدى التوسع غير المنظم لقطاع الصرافة إلى اختلالات كارثية في السوق تسببت في انهيار العديد من الأنشطة الاقتصادية

3. كان للعديد من شركات الصرافة دورا رئيسي في تقلبات سعر الصرف وانهيار اسعر صرف العملة المحلية خلال السنوات الماضية

4. ساهم ضعف الرقابة والانقسام المؤسسي في تفاقم الأزمة. وفي توسع نشاط قطاع الصرافة

امام كل ما سبق ذكره أصبح من الضروري تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل في:

1. إعادة هيكلة قطاع الصرافة وفق إطار قانوني واضح

2. تعزيز الرقابة من خلال أنظمة إلكترونية متطورة

3. توحيد السياسة النقدية وإنهاء الانقسام المؤسسي

4. دمج شركات الصرافة في النظام المصرفي تدريجيًا

5. تطوير البنية التحتية المالية الرقمية لتقليل الاعتماد على النقد

6. رفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل القطاع

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

بنك مملوك للدولة %100

54

الادارة العامة، شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581
nbyemen.com

الاقتصاد الموزمبيقي:
بين وفرة الموارد وتحديات التنمية المستدامة

■ د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة عدن

موزمبيق دولة تقع في جنوب شرق إفريقيا، ويُعد اقتصادها من الاقتصادات النامية ذات النمو المتقلب، يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية والزراعة، مع تحسن ملحوظ في بعض الفترات بفضل الاستثمارات الأجنبية

تبلغ مساحة موزمبيق حوالي 801,590 كيلومترًا مربعًا، ما يجعلها من الدول متوسطة إلى كبيرة الحجم في إفريقيا

أما عدد السكان، فيُقدّر بحوالي 33 إلى 34 مليون نسمة (بحسب أحدث التقديرات القريبة من 2025)، مع معدل نمو سكاني مرتفع نسبيًا، وغالبية السكان يعيشون في المناطق الريفية

ويُلاحظ أن الكثافة السكانية ليست مرتفعة جدًا مقارنة بحجم المساحة، وهو ما يفسّر توفر مساحات واسعة غير مستغلة، خاصة في الزراعة والموارد الطبيعية

يعد الاقتصاد الموزمبيقي نموذجًا مهمًا لدراسة اقتصادات الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، لكنه في الوقت ذاته يكشف بوضوح عن التحديات البنيوية التي قد تعيق تحويل هذه الموارد إلى تنمية شاملة ومستدامة. تقع موزمبيق على الساحل الجنوبي الشرقي لإفريقيا، وتمتلك موقعًا استراتيجيًا يربط دول الداخل الإفريقي بالمحيط الهندي، وهو ما منحها أهمية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1992، دخلت البلاد مرحلة إعادة بناء اقتصادي شهدت خلالها معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، مدفوعة بالإصلاحات الاقتصادية وتدفق المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية

اعتمد الاقتصاد الموزمبيقي تاريخيًا على الزراعة، التي تُشغّل غالبية السكان، إلا أن هذا القطاع ظل تقليديًا ومعتمدًا على الأمطار، مع ضعف في استخدام التكنولوجيا الزراعية والبنية التحتية، ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية واستمرار الفقر في المناطق الريفية. ومع ذلك، بدأت ملامح التحول الاقتصادي تظهر مع اكتشافات ضخمة للموارد الطبيعية، خاصة الغاز الطبيعي في حوض روفوما شمال البلاد، إلى جانب الفحم والمعادن. وقد جذبت هذه الاكتشافات شركات دولية كبرى واستثمارات بمليارات الدولارات، ما خلق آمالًا كبيرة بتحول موزمبيق إلى أحد أبرز مصدري الغاز في العالم

أهم القطاعات الاقتصادية

- **الزراعة:**

تمثل العمود الفقري للاقتصاد، حيث يعمل بها نحو 70% من السكان. من أهم المحاصيل: الذرة، الكاسافا، الأرز، القطن، وقصب السكر. لكنها زراعة تقليدية وتعاني من ضعف الإنتاجية.

• **الموارد الطبيعية**

موزمبيق غنية بالموارد، خاصة:

- الغاز الطبيعي (من أكبر الاكتشافات في إفريقيا)
- الفحم
- الألمنيوم

ويُعد مشروع الغاز الطبيعي المسال (LNG) من أهم محركات الاقتصاد مستقبلاً.

• **الصناعة:**

محدودة نسبياً، وتتركز في:

- صهر الألمنيوم
- الصناعات الغذائية
- مواد البناء

• **الخدمات:**

تشمل النقل (بسبب موقعها الساحلي المهم)، والسياحة التي تمتلك إمكانيات كبيرة لكنها غير مستغلة بالكامل.

النمو الاقتصادي

• شهدت موزمبيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً (5—7%) في بعض السنوات قبل الأزمات.

ورغم هذه الإمكانيات، لم ينعكس هذا الثراء الطبيعي بشكل متوازن على التنمية. فقد واجه

الاقتصاد تحديات عميقة، من أبرزها ضعف الحوكمة والفساد، وهو ما تجلى في أزمة "الديون الخفية" عام 2016، عندما كُشف عن قروض حكومية غير معلنة أدت إلى فقدان ثقة المانحين وتعليق الدعم الدولي. كما أن الاعتماد الكبير على المشاريع الضخمة (Mega Projects) في قطاع الطاقة والمعادن جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، دون تحقيق ترابط قوي مع بقية القطاعات الاقتصادية، وهو ما حدّ من خلق فرص العمل الواسعة

إضافة إلى ذلك، واجهت موزمبيق صدمات خارجية وداخلية أثرت على استقرارها الاقتصادي، مثل الأعاصير المدمرة (كإعصار إيداي عام 2019) والتمرد المسلح في إقليم كابو ديلغادو الغني بالغاز، ما أدى إلى تعطيل بعض المشاريع وتأخير الاستفادة من الموارد. ورغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض الفترات، ظل الفقر واسع الانتشار، خاصة في المناطق الريفية، مما يعكس فجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

• تأثر الاقتصاد سلباً بسبب:

- الديون الحكومية
- الفساد
- التمرد في شمال البلاد (إقليم كابو ديلغادو)
- الكوارث الطبيعية (أعاصير وفيضانات)

التحديات

• ارتفاع معدلات الفقر رغم الموارد

- ضعف البنية التحتية
- الاعتماد على المساعدات الخارجية

- تقلب العوائد بسبب الاعتماد على السلع الأولية
- عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق

الفرص المستقبلية

تحمل موزمبيق في طياتها فرصًا اقتصادية مستقبلية كبيرة، تنبع أساسًا من مزيج فريد يجمع بين وفرة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي، إلى جانب سوق محلية شابة وقابلة للنمو. غير أن هذه الفرص لا تتحقق تلقائيًا، بل تظل رهينة بقدرة الدولة على إدارة التحولات الاقتصادية والأمنية والمؤسسية بشكل متوازن

في مقدمة هذه الفرص يبرز قطاع الغاز الطبيعي، الذي يُتوقع أن يشكل نقطة تحول حاسمة في الاقتصاد الموزمبيقي خلال العقود القادمة. فالاكتشافات الضخمة في شمال البلاد، خاصة في حوض روفوما، تضع موزمبيق ضمن قائمة الدول المرشحة لتكون من كبار مصدري الغاز الطبيعي المسال عالميًا. وإذا ما تم استغلال هذه الموارد بكفاءة، يمكن أن توفر عوائد مالية ضخمة تُستخدم في تمويل البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة. كما أن هذا القطاع قادر على جذب استثمارات أجنبية إضافية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز مكانة البلاد في أسواق الطاقة العالمية، خصوصًا في ظل الطلب المتزايد على مصادر طاقة بديلة للفحم والنفط

إلى جانب ذلك، تمتلك موزمبيق فرصة حقيقية لتطوير قطاع الزراعة وتحويله من نشاط معيشي تقليدي إلى قطاع إنتاجي حديث. فتوفر الأراضي الخصبة والمياه، مع تحسين أنظمة الري واستخدام التقنيات الحديثة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق فائض للتصدير. كما أن تطوير سلاسل القيمة الزراعية، مثل الصناعات الغذائية والتخزين والنقل، يمكن أن يخلق فرص عمل واسعة ويعزز الأمن الغذائي، ويقلل من الاعتماد على الواردات

أما الموقع الجغرافي لموزمبيق، فيمنحها ميزة تنافسية مهمة في مجال النقل والخدمات اللوجستية. فموانئها على المحيط الهندي تمثل بوابة حيوية لدول داخلية مثل مالاوي وزامبيا وزيمبابوي. ومع الاستثمار في تطوير الموانئ وشبكات السكك الحديدية والطرق، يمكن لموزمبيق أن تتحول إلى مركز إقليمي للتجارة والنقل، وهو ما يدر إيرادات مستدامة ويعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي

كذلك، يبرز قطاع التعدين كأحد مجالات النمو المستقبلية، خاصة مع تزايد الطلب العالمي على المعادن. فإلى جانب الفحم، تمتلك البلاد احتياطيات من معادن أخرى يمكن استغلالها بشكل أفضل. وإذا ما تم ربط هذا القطاع بالصناعات التحويلية، فقد يسهم في خلق قيمة مضافة بدل الاكتفاء بتصدير المواد الخام

ولا يمكن إغفال إمكانات قطاع السياحة، الذي لا يزال غير مستغل بالشكل

الكافي. فموزمبيق تمتلك شواطئ طويلة على المحيط الهندي، وجزرًا خلابة، وتنوعًا بيئيًا وثقافيًا غنيًا. ومع تحسين الأمن والبنية التحتية والخدمات السياحية، يمكن أن يصبح هذا القطاع مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية وفرص العمل

في سياق آخر، تمثل الطاقة المتجددة فرصة واعدة، خاصة في ظل توفر مصادر الطاقة الشمسية والمائية. الاستثمار في هذا المجال لا يقتصر على تلبية الطلب المحلي، بل يمكن أن يفتح المجال لتصدير الطاقة إلى دول الجوار، خصوصًا في إطار مشاريع الربط الإقليمي

ورغم هذه الفرص، فإن تحقيقها يرتبط بقدرة موزمبيق على تجاوز التحديات القائمة، مثل تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، وضمان الاستقرار الأمني، خصوصًا في المناطق الغنية بالموارد. كما أن بناء رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب يُعد شرطًا أساسيًا للاستفادة من هذه الفرص، بحيث لا تبقى التنمية محصورة في قطاعات محدودة أو فئات ضيقة

في المجمل، يمكن القول إن مستقبل الاقتصاد الموزمبيقي يحمل إمكانيات كبيرة للتحول إلى اقتصاد أكثر تنوعًا وقوة، لكن هذا التحول لن يكون نتيجة حتمية للموارد، بل نتاج سياسات رشيدة وقدرة على إدارة التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

الفرص المستقبلية:

- استغلال الغاز الطبيعي يمكن أن يحول الاقتصاد بشكل كبير
- تطوير الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية
- تحسين الموانئ والنقل لتعزيز التجارة الإقليمية
- جذب الاستثمارات ا لأ جنبية

تسديد موزمبيق ديونها

لم تسدد موزمبيق ديونها بطريقة تقليدية سريعة أو كاملة، بل تعاملت معها عبر مسار طويل ومعقد يجمع بين إعادة الهيكلة، والإعفاءات، والإصلاحات الاقتصادية، والعودة التدريجية للثقة الدولية

في البداية، وبعد انتهاء الحرب الأهلية في التسعينيات، كانت موزمبيق من أكثر دول العالم مديونية وفقراً، لذلك استفادت من مبادرات دولية لتخفيف أعباء الديون، أبرزها مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون

(HIPC) ثم مبادرة الإعفاء متعدد الأطراف (MDRI). من خلال هاتين المبادرتين، حصلت البلاد على إعفاءات كبيرة شملت جزءًا كبيرًا من ديونها الخارجية، ما خفّض عبء خدمة الدين بشكل ملحوظ وسمح لها بإعادة توجيه الموارد نحو الإنفاق التنموي

لكن الوضع لم يستمر على هذا النحو؛ ففي عام 2016 اندلعت أزمة "الديون الخفية"، حين تبيّن أن الحكومة اقترضت مليارات الدولارات بشكل غير معلن عبر شركات مملوكة للدولة. هذه الأزمة أدت إلى تعثر البلاد عن سداد بعض ديونها، وانهيار الثقة مع المانحين، وتوقف الدعم الدولي، ما أدخل الاقتصاد في أزمة حادة

لمواجهة ذلك، لجأت موزمبيق إلى إعادة هيكلة ديونها بدل سدادها مباشرة. فعلى سبيل المثال، تفاوضت مع حاملي السندات (خاصة ما عُرف بسندات "التونة") لتحويلها إلى أدوات دين جديدة بشروط ميسّرة، مثل تمديد آجال السداد وخفض الفوائد وربط جزء من السداد بعوائد مشاريع الغاز المستقبلية. هذا النوع من الاتفاقات خفف الضغط الفوري على المالية العامة

بالتوازي، عملت الحكومة على استعادة الثقة الدولية من خلال تحسين الشفافية المالية والتعاون مع صندوق النقد الدولي، رغم أن العلاقة شهدت فترات توتر. كما سعت إلى تنفيذ إصلاحات مالية، مثل ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات

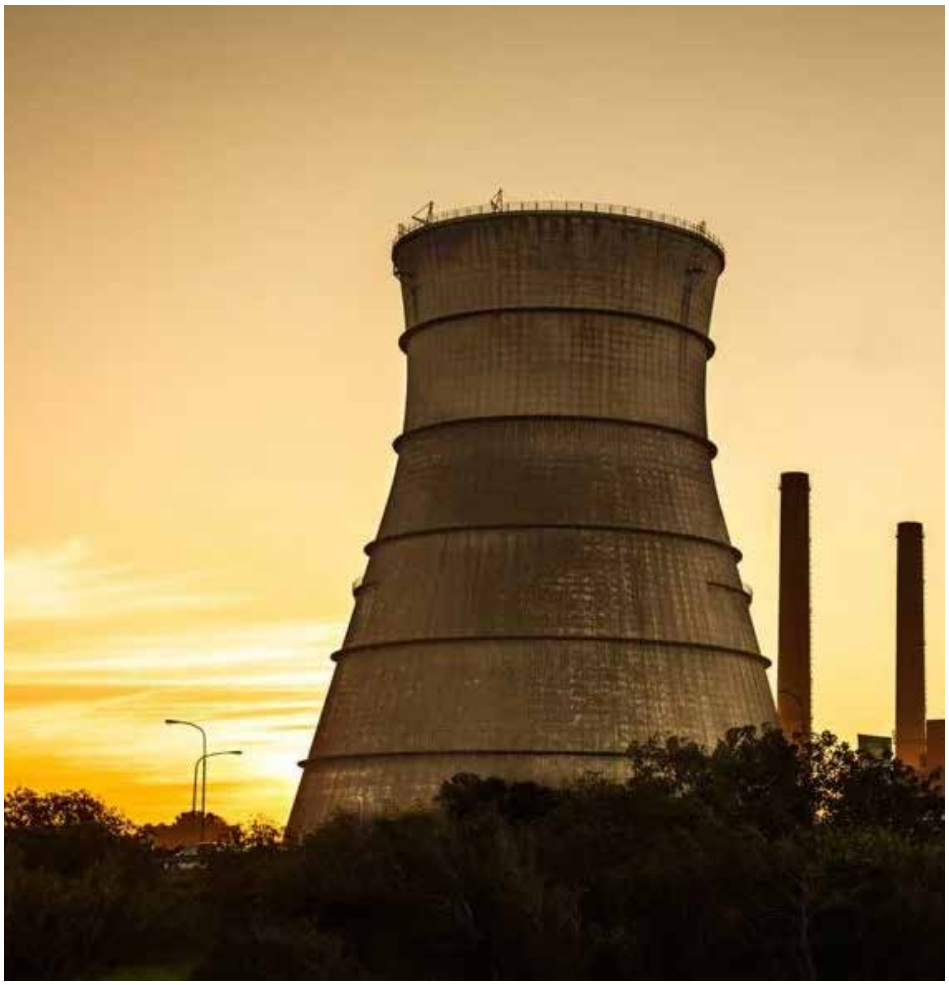

العامل الأهم في استراتيجية موزمبيق لم يكن السداد الفوري، بل الرهان على الموارد المستقبلية، خاصة الغاز الطبيعي. إذ تعوّل الدولة على أن تبدأ مشاريع الغاز الضخمة في توليد إيرادات كبيرة خلال السنوات القادمة، ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تدريجيًا. بمعنى آخر، جزء من حل أزمة الديون تم تأجيله وربطه بقدرة الاقتصاد على النمو مستقبلاً

يمكن القول إن موزمبيق لم 'تسدد ديونها" بقدر ما أعادت ترتيبها وخفّضتها وأجّلتها، مع محاولة بناء

مصادر دخل جديدة. وهذه التجربة تُظهر أن إدارة الديون في الدول النامية غالبًا ما تعتمد على التفاوض الدولي والإصلاحات، وليس فقط على السداد المباشر

الدروس المستفادة

من خلال هذه التجربة، يمكن استخلاص عدد من الدروس المهمة. أولها أن وفرة الموارد الطبيعية لا تكفي وحدها لتحقيق التنمية، بل قد تتحول إلى "نقمة موارد" إذا لم تُدار بكفاءة وشفافية. ثانيها أن التركيز على المشاريع الكبرى دون تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالزراعة والصناعات الصغيرة، يؤدي إلى اقتصاد غير متوازن وضعيف القدرة على امتصاص الصدمات. ثالثها أن الاستقرار السياسي والأمني شرط أساسي لجذب الاستثمارات واستدامتها، وأن أي اضطرابات قد تقوض المكاسب الاقتصادية بسرعة. رابعها أن بناء مؤسسات قوية ونظم حوكمة فعالة هو الأساس لضمان توجيه العوائد نحو التنمية الحقيقية

أما بالنسبة لليمن، فإن تجربة موزمبيق تقدم إشارات

مهمة يمكن الاستفادة منها. فاليمن، رغم اختلاف السياق، يمتلك أيضًا موارد طبيعية وموقعًا استراتيجيًا مهمًا، لكنه يواجه تحديات مشابهة من حيث ضعف البنية التحتية والانقسام المؤسسي. يمكن لليمن أن يتجنب أخطاء موزمبيق عبر التركيز على بناء مؤسسات شفافة لإدارة الموارد، خاصة في قطاعات النفط والغاز، وضمان توجيه العائدات نحو الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والخدمات الأساسية. كما أن تنويع الاقتصاد يُعد ضرورة، من خلال تطوير الزراعة والصناعات المحلية بدل الاعتماد المفرط على قطاع واحد

كذلك، تُظهر تجربة موزمبيق أهمية الربط بين الاستثمارات الكبرى والاقتصاد المحلي، بحيث لا تبقى المشاريع الضخمة معزولة عن بقية الاقتصاد، بل تُسهم في خلق سلاسل قيمة وفرص عمل. ويمكن لليمن الاستفادة من موقعه الجغرافي لتطوير قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، على غرار ما تسعى إليه موزمبيق، ولكن مع تجنب ضعف الإدارة والتخطيط

في المحصلة، تكشف موزمبيق عن مفارقة واضحة: بلد غني بالموارد لكنه لا يزال يعاني من الفقر، وهو ما يبرز أن جوهر التنمية لا يكمن في الموارد بحد ذاتها، بل في كيفية إدارتها. وهذه هي الرسالة الأهم التي يمكن لليمن أن يستوعبها في أي مسار مستقبلي لإعادة بناء اقتصاده

قطاع الصرافة في اليمن:
من فقاعة التوسع إلى تحديات الامتثال وإعادة الهيكلة

■ أمير ردفان عبدالله
مختص في بنك التسليف الدولي

■ لم يعد القانون وحده كافياً لتجنب مخاطر تنظيم وإعادة ضبط قطاع شركات الصرافة في اليمن. فهناك العديد من الثغرات التي تتيح الهروب والتنصل من المسؤولية بدلاً من الامتثال، وذلك نتيجة المعاملات غير القانونية وغير المنظمة، مما يشكل مخاطر تنعكس سلباً على المتعاملين بل وحتى على باقي القطاع المصرفي.

ما نراه اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو خلل هيكلي عميق في نموذج عمل هذه الشركات، تمثل في عدم تطابق آجال الاستحقاقات (Maturity Mismatch): التزامات فورية قصيرة الأجل (ودائع العملاء) مقابل أصول ثابتة طويلة الأجل غير سائلة (عقارات وفروع). هذا الخلل، إن لم يُعالج بسرعة، سيُحدث فقاعة ائتمان تهدد الثقة بالقطاع المالي بأكمله

في هذا التحليل، نوضح كيف تطورت هذه الشركات، ونحلل الضغوط الحالية التي تواجهها، ونقدم آلية عملية لضمان تطبيق القانون بشكل سليم، مع سد مخاطر التنصل من المسؤولية، وذلك بالاستناد إلى تجارب دولية ناجحة (كالأردن)، ونختم بخريطة طريق زمنية قابلة للتنفيذ

أولاً: تشخيص المشكلة - كيف نشأت فقاعة الملاءة المالية؟

يعتمد نجاح أي مؤسسة مالية على قدرتها في موازنة هيكل آجال الودائع مع هيكل استحقاقات الأصول، بما يضمن بقاء سيولة كافية لمواجهة عمليات السحب، مع أخذ عوامل المخاطرة في الاعتبار لتحقيق أقصى ربح ممكن. ما حدث في شركات الصرافة هو انتهاك صارخ لهذه القاعدة

وعلى الرغم من دورها الإيجابي في تمويل الواردات وتقديم خدمات مصرفية مهمة، فإن النمو

المفرط الذي حققته لم يكن نتيجة جدوى اقتصادية تضمن استمرارها واستقرارها، بل كان نتاج مرحلة وظروف استثنائية منحتها الفرصة للتوسع والنمو دون ضوابط. ومن بين الأسباب الرئيسية:

1. توقف عمل البنوك وفقدان الثقة:

هربت الودائع والمعاملات من النظام المصرفي الرسمي إلى شركات الصرافة

2. ممارسة أنشطة غير قانونية:

استقبال الودائع وفتح الحسابات الجارية - وهي أنشطة حصريّة للبنوك - مستغلة ضعف الرقابة في ذلك الوقت

3. المضاربة العشوائية:

دخلت الشركات في مضاربات على العملة والعقارات، دون أي خبرة في إدارة المخاطر المالية

النتيجة: نمو هائل وغير مسبوق. وصل عدد شركات الصرافة إلى 360 شركة ومؤسسة، وأكثر من 773 فرعاً داخل المناطق المحررة فقط — وهو رقم يفوق عددها في كل البلاد خلال فترة ما قبل الحرب

ثانياً: تحديات الامتثال - لماذا تتعثر الشركات اليوم؟

مع بداية قيام البنك المركزي بتنفيذ إصلاحات واسعة في القطاع المصرفي منذ عام 2022، واجهت شركات الصرافة تحديات حقيقية كشفت هشاشة هيكلها المالي:

1. ضغط الودائع:

إصدار البنك المركزي تعاميم لتوجيه الناس بسحب ودائعهم، مما خلق موجة سحب حادة

2. زيادة متطلبات رأس المال:

فرض زيادة كبيرة في رأس المال والضمانات المقدمة للبنك، مما زاد من الضغط على الشركات الضعيفة

3. عودة البنوك:

تحول جزء كبير من المعاملات إلى البنوك مجدداً، مما أدى لانخفاض حاد في إيرادات شركات الصرافة التي كانت قد اعتادت على ميزانيات إنفاق كبيرة

4. إيقاف شبكات التحويل:

فقدان مصدر سيولة رئيسي كانت تعتمد عليه الشركات

5. انهيار سوق العقارات:

استثمرت الشركات جزءاً كبيراً من الودائع في عقارات، وعندما انهارت الأسعار (بنسبة كبيرة في بعض المناطق)، تجمدت الأصول وتحولت إلى أعباء بدلاً من أن تكون غطاءً للالتزامات

6. عدم استيعاب السوق:

حتى لو تحسن الوضع الاقتصادي، فإن السوق اليمني لم يعد يستوعب هذا العدد الهائل من الشركات، مما يعني أن انخفاض عددها أمر حتمي

ثالثاً: المخاطر التي تواجه المودعين

نشاط شركات الصرافة، كما هو قائم اليوم، هو نشاط محموم بالمخاطر والممارسات العشوائية التي تنعكس سلباً على المتعاملين. الخطر الأكبر يقع على المواطن العادي الذي أودع مدخراته بحسن نية. ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى محورين:

أولاً - المخاطر القانونية والهيكلية:

1. لا ضمانات للسداد عند الإفلاس:

تعاميم البنك المركزي واضحة: لا يوجد أي ضمان لأي وديعة لدى هذه الشركات

2. لا صيغة قانونية للودائع:

قبول الودائع هو مخالفة صريحة للقانون، مما يضع المتعامل في منطقة رمادية غير محمية

3. التنصل من المسؤولية التضامنية:

يقوم ملاك هذه الشركات بنقل ملكية الأصول إلى آخرين لتفادي حجزها، متجاهلين المسؤولية المحددة في قانون الشركات

ثانياً: المخاطر المالية والتنظيمية:

1. البدء بدون رأس مال حقيقي:

كثير من أصحاب هذه الشركات بدأوا العمل بدون رأس مال، واعتمدوا على استغلال ودائع الناس لتوسيع نشاطهم

2. عشوائية التنظيم والاستثمار:

تتداخل أموال الشركة بأموال المالك، مما قد يستنزفها بشكل عشوائي دون تسجيل الأصول رسمياً باسم الشركة

3. استثمارات فوضوية قليلة الجدوى:

أغلب استثمارات هذه الشركات غير مدروسة، مما يهدد بضياع حقوق المتعاملين وعدم استردادها نهائياً

كل هذه المخاطر ليست توقعاً مستقبلياً، بل واقع مشاهد من إفلاس عدة شركات. بل إن بعضها تلاعب بالحسابات ليظهر أرصدة الناس بأقل من حقيقتها لخفض الالتزامات، وهكذا صراع طويل ينتهي بخسارة الكثير واسترداد القليل

رابعاً: استراتيجية الحل - "خريطة طريق الملاءة والامتثال"

لا ينبغي أن يكون الهدف "الإغلاق"، بل "الإصلاح الهيكلي" عبر مسارات محددة. ليس من الصحيح أن تلتزم الشركات بالسداد سواء كان فورياً أو مزمناً،

بل لابد من وضع خطة لسد مخاطر ضياع حقوق المتعاملين، وذلك عبر فرض رقابة على الأصول وآلية التصرف بها لضمان استرداد الأموال بشكل منتظم. ولأجل نجاح ذلك يتم القيام بالآتي:

الخطوة الأولى: التصنيف حسب درجة السيولة والملاءة

» يتم تقسيم القطاع إلى فئتين أو أكثر بناءً على فحص القوائم المالية:

الفئة (أ)- سيولة ممتازة:

الأصول السائلة (نقد + أرصدة بنكية) أكبر من الالتزامات تجاه العملاء ورأس المال

الفئة (ب)- مخاطر عالية:

الأصول السائلة أقل من الالتزامات. تمنح هذه الفئة الأولوية في الرقابة وذلك حسب النسبة واتساع الفجوة

الخطوة الثانية: آلية حماية الأصول وتسييلها

جرد وتقييم الأصول:

إلزام الشركات بنقل ملكية كافة الأصول العقارية من أسماء الملاك إلى اسم الشركة (الشخصية الاعتبارية)

» معالجة العجز:

الشركات التي يتبين انخفاض قيمة أصولها بعد التقييم، يتطلب الأمر إلزام الملاك بتقديم أصول أخرى لتغطية النقص وضمان كفاية الأصول لسداد الالتزامات للعملاء

» الحجز التحفظي:

فرض حظر تصرف على الأصول الثابتة للشركات المصنفة "خطرة" إلا لأغراض سداد المودعين

» التسييل المجدول:

وضع خطة زمنية (Amortization Schedule) لسداد الالتزامات من خلال تحويل الأصول غير السائلة إلى نقدية دون إحداث صدمة في السوق العقاري

الخطوة الثالثة: الرقابة والامتثال الصارم

» إنشاء لجنة مهنية لمراقبة عمليات التصحيح والتواصل مع الجهات المعنية الأخرى عند الحاجة

» تفعيل العقوبات التبعية على المحاسبين القانونيين المتورطين في تجميل القوائم المالية المضللة

» فرض غرامات على المخالفين مع عدم تجديد أي ترخيص في حالة عدم التزام أي شركة بالخطة الموضوعة لتسييل الأصول وسداد الالتزامات

خامساً: إعادة الدمج واستشراف المستقبل - العمل بنموذج الوكيل المصرفي

بدلاً من إنهاء قطاع الصرافة، يمكن تحويله إلى رافد تحت مسمى "الوكيل المصرفي" (Bank-ing Agent)، مستلهمين تجربة الأردن الناجحة

- تكامل الأدوار:

يتم تحويل الصرافين الممتثلين إلى وكلاء للبنوك الرسمية؛ يقوم الصراف بفتح الحسابات وصرف المرتبات وتحصيل الأقساط في المناطق البعيدة التي لا تصلها فروع البنوك

- النتيجة المتوقعة:

في الأردن، ساهم هذا النموذج في زيادة الشمول المالي وخفض التكاليف التشغيلية للبنوك. في اليمن، سيؤدي هذا إلى إعادة أموال "الاقتصاد الخفي" إلى الدورة المصرفية الرسمية، ويحول الصراف من "مصدر خطر" إلى "أداة نمو"

هذه الآلية مناسبة لوضع اليمن كونه بلداً ذا كثافة سكانية مشتتة في القرى يصعب على البنوك دخولها. لذا فإن التكامل مع شركات ومؤسسات الصرافة سيكون أفضل للجميع، لكن الأمر يتطلب تدريباً وتأهيلاً لكادر هذه الشركات على كيفية عمل الوكالة وغيرها من الأمور اللازمة

أخيراً...

ليس كل شركات الصرافة سيئة، بل إن أغلبها تطورت ولها هيكل إداري محترم وذو خبرة كبيرة، وبعض ملاكها من التجار لهم سمعة حسنة. لكن اتخاذ الإجراءات لحماية الودائع شيء طبيعي ليس مقصوداً به التشهير بهذا القطاع الذي لا يزال إلى اليوم يقدم دوراً مهماً جداً في تمويل الواردات واستقطاب موارد النقد الأجنبي

كل ما كتب نابع من الحرص على المحافظة على هذا القطاع وتعزيز دوره بشكل سليم ومضمون

حتمية الحوكمة:
الطريق من السيادة الشخصية إلى الاستدامة المؤسسية

■ د. هدى عارف علي
استشارية ومدربة حوكمة

■ في مشهد الأعمال المعاصر الذي نعيشه، لم يعد السؤال التقليدي حول "كيفية تحقيق الأرباح" هو ما يشغل بال القادة والمفكرين، بل أضحى السؤال الوجودي الأبرز هو: "كيف نضمن البقاء؟".

وعندما نتأمل في واقعنا الاقتصادي المحلي، تبرز أمامنا مفارقة لافتة ومؤلمة في آن واحد؛ فبينما نرى مؤسسات عملاقة تنهار وتتلاشى رغم ما تمتلكه من وفرة مالية وشبكة علاقات واسعة، نجد في المقابل كيانات ولدت من رحم المعاناة وبدأت من الصفر، لكنها استطاعت الصمود والعبور فوق جسور الأزمات لعقود طوال.

إن هذا التباين الصارخ يقودنا إلى حقيقة جوهرية؛ وهي أن الفارق بين السقوط والخلود لا يصنعه "حجم السيولة"، بل تصنعه قدرة المؤسسة على التحول بجرأة من نمط "إدارة الفرد" إلى رحابة "قوة النظام". هنا تبرز الحوكمة ليس كترف إداري، بل كبوصلة حقيقية تحمي الكيانات من رياح التخبط الفردي، والضمانة الوحيدة لكي تسير العجلة وفق رؤية مؤسسية لا تهتز برحيل الأشخاص أو تغير أمزجة "المحرك" الأول للقرار.

ولا يقتصر هذا التحدي على الشركات الكبرى، بل يمتد ليكون صراعاً وجودياً للشركات الناشئة؛ حيث تبرز الحوكمة هنا ليس كـ "مكافأة" ننتظرها حتى تكبر الشركة، بل كـ "مقومات تأسيسية" يجب أن تُزرع في رحم الفكرة منذ اليوم الأول. ففي بيئة أعمال متقلبة وعاصفة بالأزمات، تصبح الحوكمة هي "درع الحماية" الذي يحول المشاريع الطموحة إلى مؤسسات راسخة قادرة على نيل ثقة الممولين وتحويل الأحلام الريادية إلى إرث اقتصادي مستدام

أولاً: تحليل الثنائية الإدارية.. السيادة الشخصية مقابل سلطة النظام

في بيئات الأعمال التقليدية، غالباً ما تولد المؤسسة كابنة شرعية لـ "فكرة فردية" وقوة كاريزمية لمؤسسها. ورغم أن هذه الكاريزما هي الوقود الذي يشعل شرارة البداية، إلا أنها مع مرور الوقت قد تتحول إلى "قيد" ثقيل يمنع المؤسسة من التوسع أو الانعتاق من أسر المركزية القاتلة

إن ما نسميه "فخ المركزية" هو في الحقيقة عنق زجاجة يخنق الإبداع؛ فحين يرتبط كل قرار بوجود شخص واحد، تغيب العدالة الوظيفية وتتوارى الكفاءات خلف ستار "المحسوبية"، ويصبح غياب القائد مرادفاً للشلل التام. أما المؤسسات التي اختارت طريق النجاة، فهي تلك التي أدركت مبكراً ضرورة "مأسسة النجاح" عبر تحويل الحوكمة من مجرد لوائح ورقية إلى إطار أخلاقي وقانوني يحمي الكيان من الارتجالية، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- **الفصل الاستراتيجي بين الملكية والإدارة:**

وهي المعالجة الجذرية لما يُعرف بـ "مشكلة الوكالة"، لضمان أن تُدار الموارد بعقلية الكفاءة المهنية لا العاطفة المالكية، مما يمنح الإدارة التنفيذية الاستقلالية اللازمة لاتخاذ قرارات مهنية مبنية على معطيات السوق

- **تفعيل مجالس الإدارة الرشيدة:**

عبر الانتقال من المجالس الصورية إلى مجالس فاعلة تضم عقولاً مستقلة تمارس أدواراً مزدوجة؛ رقابية لضمان الامتثال، واستراتيجية لتصويب المسار، مما يمنع انحراف السلطة ويضمن وجود "عقل جمعي" يدير المخاطر

- **هندسة البوصلة المؤسسية:**

بتحويل الخبرات الفردية إلى "ذاكرة مؤسسية"

موثقة تضمن استمرار العمليات بكفاءة، سواء كان المؤسس في مكتبه أو خلف حدود الغياب، من خلال لوائح واضحة للصلاحيات ونظم رقابة داخلية صارمة

• التحوط الاستباقي وإدارة المخاطر:

بجعل الحوكمة راداراً يفرض وجود وحدات للامتثال، مما يمنح المنظمة "الجدارة الائتمانية" والقدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية بناءً على سيناريوهات مدروسة بدلاً من ردود الأفعال اللحظية

ثانياً: حوكمة الشركات الناشئة.. البناء الجذري في بيئة الاستثمار

على عكس المعتقد السائد في الأوساط الريادية بأن الحوكمة هي "مرحلة نضج" تُؤجل لما بعد استقرار النمو، فإنها في المنظور الاقتصادي الرصين تمثل "المقومات التأسيسية" التي تحدد سقف الطموح الاستراتيجي للناشئة وقدرتها على البقاء في بيئات الأعمال عالية المخاطر. إن هذا التحول الجوهري من "السيادة الشخصية" للمؤسس إلى "السيادة المؤسسية" للكيان هو المحرك الفعلي للقيمة السوقية، ويتجسد هذا في الأبعاد التالية:

• الحوكمة كأداة لخفض كلفة المخاطر:

المستثمر المؤسسي اليوم لا يشتري الفكرة العبقرية كمجرد ابتكار تقني أو تجاري، بل يشتري نظاماً تشغيلياً موثوقاً، إن تبني معايير الشفافية وفصل الصلاحيات يمنح الممول ضمانة مؤسسية بأن رأس ماله سيُدار بآليات رقابية تحميه من مخاطر المزاجية الفردية أو القرارات الانفعالية التي تلازم عادةً مراحل التأسيس، مما يقلل من علاوة المخاطر ويحفز التدفقات النقدية الخارجية

• تعزيز الجاهزية للاستثمار:

تعمل الحوكمة كلغة تخاطب معيارية مع أسواق المال؛ فالمؤسسات التي تمتلك ميثاقاً واضحاً للشركاء وسجلاً دقيقاً لعمليات اتخاذ القرار، تكتسب "مشروعية استثمارية" تضعها في مقدمة تفضيلات الصناديق الدولية. الحوكمة هنا هي "شهادة الميلاد المهنية" التي تحول طموح الريادة من نشاط تجاري عابر إلى مؤسسة اقتصادية قابلة للتدقيق والنمو

• معالجة مأزق المؤسس وحماية حقوق الملكية:

في مراحل النمو الحرجة، تبرز صراعات الصلاحيات وتداخل الأدوار بين المؤسسين أو مع المستثمرين الجدد، توفر الحوكمة الإطار المرجعي لحل هذه النزاعات عبر آليات واضحة للتصويت والإدارة، مما يضمن استمرارية الكيان وتفادي ارتهان مستقبل الشركة للخلافات البينية، وهو ما يمنح المنظمة مرونة هيكلية تفتقر إليها الشركات القائمة على المركزية المطلقة

• التوسع المؤسسي والسيادة النظمية:

لا تعني الحوكمة في رحم الشركات الناشئة إغراقها بالبيروقراطية، بل هي هندسة ذكية للصلاحيات تضمن انتقال الشركة من فريق عمل عائلي إلى منظمة عابرة للحدود محكومة بسياسات واضحة. هذا النظام هو الذي يمهد

الطريق لعمليات التوسع الكبير، حيث يصبح الكيان قادراً على العمل والنمو استناداً إلى قوة نظمه الداخلية لا إلى الحضور الدائم لشخص المؤسس

ثالثاً: المرتكزات المنهجية للتحول نحو الاستدامة المؤسسية

إن الحوكمة في جوهرها هي "عقيدة مؤسسية" قبل أن تكون إجراءات جامدة. ولإرساء قواعد هذا البناء السليم، لا بد من تبني المرتكزات التالية:

1. إحلال عقيدة النظام كبديل لـ ثقة الاشخاص:

وهي الخطوة الذهنية الأصعب والأهم، حيث يتم الانتقال من الرهان على الأفراد إلى الرهان على الأطر التنظيمية المستقلة لضمان حماية الإرث الاقتصادي للمنظمة

2. صياغة الأطر الاستباقية للجدارة الاستثمارية:

عبر دمج آليات الحوكمة ضمن المواثيق التأسيسية واتفاقيات الشركاء، مما يعزز من "الجاهزية الاستثمارية" للمنظمة أمام الصناديق والممولين الدوليين

3. مأسسة الرقابة الاستراتيجية المستقلة:

بتشكيل مجالس إدارة تمارس المساءلة البناءة وتقدم النصح الموضوعي، بعيداً عن الأدوار الشكلية، لضمان مواءمة القرارات مع المصالح العليا للمنظمة

4. اعتماد منظومة الإفصاح الشامل والشفافية الممنهجة:

لتعزيز "رأس المال الاجتماعي" وبناء جسور الثقة المستدامة مع كافة أصحاب المصلحة، مما يقلل من تكلفة رأس المال ويزيد من مرونة الكيان المؤسسي

ختاماً..

تُمثل الحوكمة ميثاقاً استراتيجيًا ينقل المنظمة من ضيق المركزية الفردية إلى رحابة المؤسسية النظمية، لضمان الاستدامة كخيار بنيوي عابر للأجيال، يمتلك المقومات الذاتية للصمود. وهي الضمانة لتحويل الطموحات الريادية إلى إرث اقتصادي وطني يساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد الكلي وتحقيق نموه المستدام وبذلك، تظل الحوكمة هي الرهان الرابح لكل مؤسسة تسعى لصياغة بصمة راسخة في خارطة المستقبل محلياً ودولياً

الحرب على إيران وآثارها المتوقعة على المستهلكين في اليمن

يكتبهُ:

■ د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

شهدت منطقة الشرق الأوسط نشوب حرب واسعة النطاق على إيران بدأت في 28 فبراير 2026، بقيادة مشتركة من الولايات المتحدة وإسرائيل، عرفت باسم "عملية الغضب الملحمي" (Operation Epic Fury). جاءت هذه الحرب نتيجة تفاقم النزاع بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وسط ظروف دولية وإقليمية متوترة للغاية.

الظروف الدولية والإقليمية لنشوء الحرب:

- تراكم التوترات وفشل الدبلوماسية
- انهيار محاولات إحياء الاتفاق النووي لعام 2015.
- تصعيد عسكري غير مباشر سابق بين الاطراف المتحاربة
- تغيير الإدارة الأمريكية بصعود ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.
- الحرب الإسرائيلية الاستباقية ضد إيران في يونيو 2025 وفبراير 2026.
- الاضطرابات الداخلية في إيران
- التحالفات الإقليمية في المنطقة الجديدة في المنطقة ضد ومع إيران

اسباب الحرب مع إيران:

- العداء المزمن مع الغرب وإسرائيل منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران
- الصراع على النفوذ في المنطقة وخاصة على مصادر النفط والغاز
- الخلافات المذهبية.
- برنامج إيران النووي.
- دعم إيران لجماعات مسلحة في المنطقة.

الصراع مع الغرب

اهم اثار الحرب على المستهلكين على مستوى العالم:

- ارتفاع أسعار الوقود بسبب تعطل انتاج وتصدير النفط حيث يمر حوالي 20% عبر مضيق هرمز
- غلاء المعيشة من خلال زيادة عامة في الأسعار مما يرفع نسب التضخم عالميا
- ارتفاع أسعار الغذاء بسبب زيادة تكلفة النقل والشحن والتأمين وارتفاع أسعار الأسمدة

• زيادة أسعار السفر والشحن الجوي
• نقص بعض السلع مع اضطراب سلاسل التوريد والتجارة
• عموما المستهلك يدفع أكثر مقابل كل شيء تقريبًا وقود، أكل، نقل وغيرها

آثار الحرب بين امريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة اخرى على الاقتصاد اليمني:

• ارتفاع اسعار المشتقات النفطية
• ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين البحري
• ارتفاع اسعار السلع وخاصة السلع الغذائية الأساسية.

• تقليص موارد الدولة من العملات الأجنبية وخاصة تحويلات المغتربين من دول منطقة الخليج والسعودية والتي تشكل حاليا المورد الرئيسي للعملات الأجنبية والتي تشكل حوالي من 70 الى 80 في المائة من التحويلات في ظل توقف صادرات النفط والغاز بسبب الحرب في البلاد
• اضطراب الشحن البحري وتأثيره على سلاسل الامداد
• الاثار المتوقعة على سعر صرف الريال وارتفاع الاسعار وزيادة نسبة التضخم
• تدهور الازمة الانسانية في البلاد بزيادة نسب الفقر والمجاعة وتدهور الامن الغذائي
• تراجع الدعم الخارجي بسبب انشغال العالم بأزمة الحرب وآثارها على الدول والمنظمات الدولية المانحة

المعالجات:

• ترشيد فاتورة الاستيراد والتقليص لبرامج استيراد السلع غير الاساسية
• زيادة استيراد المواد الغذائية والدوائية وبناء مخزون احتياطي بتوجيه موارد النقد الأجنبي المتاحة لتنفيذ ذلك
• ادارة مخاطر عدم انتظام سلاسل الامداد من خلال تنظيم مسارات الشحن وتعزيز التنسيق مع الدول والشركات المصدرة الى السوق المحلية والشركات الناقلة
• تشكيل لجنه ازمة من الحكومة والقطاع الخاص لإدارة الازمة والتخفيف من اثارها الخطيرة المحتملة
• الحفاظ على استقرار سوق الصرف بالتعاون بين الاطراف ذات العلاقة

ختاما:

في ظل هذه التطورات المتسارعة تتضح هشاشة الاقتصاد اليمني أمام الصدمات الخارجية خاصة في ظروف الحرب اليمنية وفي ظل الاعتماد الكبير على الاستيراد وضعف الموارد الذاتية. إن استمرار الحرب في المنطقة لا يعني فقط مزيدا من الضغوط الاقتصادية، بل ينذر بتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية لملايين اليمنيين. وعليه، فإن التعامل مع هذه الأزمة يتطلب تحركا عاجلا ومنسقا بين الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، لتخفيف حدة التداعيات وحماية الفئات الأكثر ضعفا، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والمعيشي في هذه المرحلة الحرجة

AL ROBAIN
الربان
أرز بسمتي أبيض
كلاسيك طويل الحبة
الربان
AL ROBAIN